الأمم المتحدة

International, Impartial and Independent Mechanism
الآليّة الدوليّة المحايدة والمستقلة
للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ

التصدي للتأثير الضار للتسلسل الهرمي الجنساني التمييزي لتيسير العدالة الشاملة للجميع فيما يتعلق بالجرائم الدولية في الجمهورية العربية السورية

النسخة التقنية (30 أيلول/سبتمبر 2022)

بيان من فنانة

يعرض الرسم التوضيحي سيدة العدالة والسوريين كشيء واحد. تتجمع أجسادُ السوريات والسوريين معًا تحت حماية السيدة. أحزانُهم وتجاربهم الجماعية دفعتهم إلى الاعتماد على بعضهم البعض، على أمل تحقيق العدالة في يوم من الأيام. اليد التي تمسك بالميزان والسيف هي امتداد لصوت يسعى السوريون إلى سماعه. إنهم يستمدون قوتهم ووحدتهم المطلقة من خلال السيدة. إنهم محاطون بالورود الحمراء التي ترمز إلى أرواح أحبائهم. ويَظهر جزء من الشمس، رمزًا للحرية. أما القمر، الذي يرمز إلى إيقاع الزمن، فهو يعكس الاعتقاد بأن الحرية والعدالة سيتحققان للسوريين الذين يطالبون باستعادة إرادتهم ويسعَون إلى تحقيق العدالة بعد الانتهاكات التي ارتُكِبت ضدهم.

ديما نشاوي
فنانة سورية وراوية قصص مرئية

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة / سوريا 2022
فن الغلف - ديما نشاوي

جدول المحتويات

1. لمحة عامة 3

2. الاستراتيجية الجنسانية للآلية (نيسان/أبريل 2021 - آذار/مارس 2023) 4

2.1 مقدمة: التزام الآلية بالمساواة الجنسانية والتحليل الجنساني في عملها 4

2.2 الغرض والأهداف: ما أهمية التحليل الجنساني لعمل الآلية ؟ 5

2.3 المصطلحات الرئيسية: التعاريف والنُّهج 7

2.4 المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الجنسانية للآلية 14

2.5 القضايا الجنسانية في سياق الولاية المحددة للآلية 21

2.6 الاستعراض والتعديل الدوريان للاستراتيجية الجنسانية 23

3. خطة تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية (نيسان/أبريل 2021 - آذار/مارس 2023): النُّهج العملية لإدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية 24

3.1 منهجية تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية والمسؤولية عن تنفيذها 24

3.2 بناء بيئة ومنهجيات وأدوات مؤسسية تتسم بالكفاءة الجنسانية 24

3.3 جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة الجنسانية 28

3.4 تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نُهج تتسم بالكفاءة الجنسانية 31

3.5 إدراج التحليل الجنساني في عمل الآلية لدعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا 32

3.6 إدراج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى 33

3.7 التوعية من جانب الآلية 36

4. خاتمة 36

شكر وعرفان 36

المسرد 37

المراجع 39

1. لمحة عامة

تهدف الآلية إلى إيجاد أساس فعال للعدالة الشاملة فيما يتعلّق بالجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية (سوريا). وتركز ولايتها على المساعدة في التحقيق في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها. تسهم الآلية في المساءلة الجنائية كجزء من نهج أوسع نطاقا للعدالة الانتقالية، يشمل عمليات أخرى تهدف مجتمعة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، والاعتراف بكرامتهم، وضمان عدم تكرار الانتهاكات والجرائم (755/71/A). وقد أظهرت تجربة عمليات المساءلة السابقة أن ضمان العدالة الشاملة للجميع - حيث تعكس عمليات العدالة ونتائجها آراء واحتياجات ووجهات نظر مجموعة واسعة من الضحايا/الناجيات/الناجين - يمثل تحديا خاصا، يتطلب استراتيجيات استباقية وتنفيذا مكرسا.

وتعترف اختصاصات الآلية بذلك من خلال مطالبة الآلية على وجه التحديد بإيلاء الاهتمام بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال و بالعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي. وهذه فئات من الجرائم التي لم تخدمها تاريخيا أطر القانون الجنائي الدولي وممارساته على نحو جيد. وقد التزمت الآلية باعتماد استراتيجيات مواضيعية كوسيلة لتعزيز العدالة الشاملة. وفي المرحلة الأولى من عملها، أعطت الآلية الأولوية للنهوض بنهج يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين، يعمل كأساس لاستراتيجياتها المواضيعية المتعلقة الجنسانية والأطفال والشباب، ودعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا.

وتتضمن هذه الوثيقة استراتيجية جنسانية للآلية (2021-23) وخطة تنفيذ استراتيجية جنسانية (2021-23). في حين يتم الإعلان عنها في عام 2022 لمزيد من المشاورات لإثراء التطوير المستمر لنهج الآلية، فقد تم طرحها مع خطط عمل قسم الآلية خلال عام 2021 لتوفير التوجيه الأولي لعمل الآلية. وخلال المشاورات الأولية، استفادت الآلية بشكل كبير من المدخلات المكثفة التي قدمها خبراء من المجتمع المدني السوري، والضحايا/الناجيات/الناجين، والمناصرين، والممارسين، والأوساط الأكاديمية، وشركاء الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تقديم تعليقات موضوعية، وُجّهت خلال المشاورات نداءات إلى الآلية للمشاركة علنا قدر الإمكان فيما يتعلق بالاستراتيجية وخطة التنفيذ، وكذلك تقديم نسخة أقصر وأقل تقنية للوصول إلى جمهور أوسع. وردا على ذلك، أصدرت الآلية أيضا نسخة مختصرة متاحة باللغتين الانكليزية والعربية. ووثائق السياسة هذه لا تؤدي في حد ذاتها إلى نشوء حقوق قانونية.

وتحدد الاستراتيجية الجنسانية للفترة 2021-23 التزام الآلية بالمساواة الجنسانية والتحليل الجنساني في جميع جوانب عملها، وتشرح الغرض من الاستراتيجية وأهدافها، والمصطلحات الرئيسية، والمبادئ التوجيهية، والقضايا الجنسانية في سياق ولاية الآلية. المصطلحات الرئيسية المستخدمة في الاستراتيجية - مثل «الجنسانية» و «التحليل الجنساني» و «العنف الجنساني» - يتم تعريفها وشرحها في الاستراتيجية. يظهر مسرد مرجعي سريع وقائمة بالاختصارات في النهاية. وقد صممت الاستراتيجية الجنسانية لتوفير التوجيه العام والعمل كبوصلة لتناول القضايا الجنسانية في جميع أقسام الآلية.

وتوفر خطة التنفيذ المصاحبة للفترة 2021-2023 معلومات وإرشادات أكثر تفصيلا بشأن كيفية إدماج التحليل الجنساني في مختلف وظائف الآلية ، وعلى وجه التحديد: (1) البيئة المؤسسية للآلية ومنهجياتها وأدواتها؛ (2) جمع وتنظيم المعلومات والأدلة؛ (3) تحليل المعلومات والأدلة؛ (4) دعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا؛ (5) العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى؛ (6) التوعية. سيتم تقييم الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ الخاصة بالآلية وتحديثها كل سنتين لتوجيه تطوير أهداف خطة عمل القسم السنوية كجزء من عملية تخطيط عمل المنظمة.

2. الاستراتيجية الجنسانية للآلية (نيسان/أبريل 2021 - آذار/مارس 2023)

2.1 مقدمة: التزام الآلية بالمساواة الجنسانية والتحليل الجنساني في عملها

منذ إنشاء الآلية أكدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هيئتها التأسيسية، مرارا وتكرارا على توقعها بأن تتبنى الآلية نُهُجا فعّالة في التعامل مع القضايا الجنسانية وأن تضمن أن تكون المساءلة عن العنف الجنساني جزءا أساسيا من عملها. وتقتضي اختصاصات الآلية أن يلتزم كل من رئيس الآلية ونائبه «بدعم العدالة والمساءلة وحقوق الإنسان وضمان المساواة الجنسانية» (755/71/A، المرفق، الفقرة 31). وتتطلب كذلك ما يلي:

- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمصالح وظروف ضحايا/ناجيات/ناجين العنف الجنسي والعنف الجنساني (الفقرة 19)؛
- تعيين موظفين من ذوي «الخبرة» في «الجرائم الجنسية و الجنسانية و العُنف الجنساني» (الفقرة 32)؛ و
- ينبغي مراعاة التوازن الجنساني في عملية التوظيف التي تقوم بها الآلية (الفقرة 33)، على غرار استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ الجنساني.

وقد أكدت المشاركة الواسعة للآلية مع الجهات الفاعلة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة على الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا الطلب والتوقعات بأن تقوم الآلية بدمج التحليل الجنساني وبمتابعة المساءلة عن العنف الجنساني، إلى جانب فئات الجريمة الأخرى، كجزء أساسي من عملها. وتأخذ الآلية هذه التوقعات على محمل الجد وتنظر إلى التزامها بالسعي إلى تحقيق المساواة الجنسانية والتحليل الجنساني في عملها باعتباره أحد مشاريعها الأساسية.

بيد أن التاريخ أظهر أن تحقيق المساواة الجنسانية وإدماج التحليل الجنساني، في كل من بناء بيئة مؤسسية والممارسة الموضوعية للقانون الجنائي الدولي، يتطلبان اهتماما وجهدا وخبرة والتزاما متواصلين. ولا يمكن افتراض المساواة الجنسانية، ولا يمكن اعتبار الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس أمرا مفروغا منه. وبناء على ذلك، تلتزم الآلية بتنفيذ استراتيجية جنسانية استباقية ومتعددة الطبقات ودائمة، مع التسليم بأنه لكي يكون التحليل الجنساني فعالا، يجب إدماجه في كل مستوى من مستويات بيئتها المؤسسية وفي كل جانب من جوانب عملها المتصل بالمساءلة.

وقد اعتمدت الآلية واختبرت مجموعة من النُّهُج المراعية للمنظور الجنساني، مستفيدة من الكم الغني من الخبرات المتاحة نتيجة لعمل الجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة على مدى العقود القليلة الماضية. وتسترشد هذه الوثيقة كذلك بالدروس التي تعلمتها الآلية حتى الآن. وقد أتاح تطويرها فرصة هامة للتفكير في فعالية التدابير التي تم اختبارها حتى الآن وتحديد المجالات التي تحتاج فيها الآلية إلى تحسين أدائها العام فيما يتعلق الجنسانية. إن الآلية هي كيان رشيق محدود الموارد. ولذلك، فإنها تركز قدرتها المتاحة على وضع استراتيجيات ملموسة وعملية لتنفيذها يوميا في السياق المحدد لولايتها، مع البناء في الوقت نفسه على الأطر النظرية القيمة وتوجيهات السياسة العامة التي وضعتها مؤسسات أخرى.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، تقوم الآلية بإدماج تحليل جنساني في كل من تهيئة وتشغيل بيئتها المؤسسية وعملها المتصل بالمساءلة. يشير هذا العمل إلى جميع أنشطة الآلية المتعلقة ببناء أساس فعال للعدالة الشاملة والمساءلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك:

- التحقيق الهيكلي للآلية (الذي يتألف من المستودع المركزي للمعلومات والأدلة (المستودع المركزي) التابع للآلية (المستودع المركزي) ومنتج العمل التحليلي الذي تم تطويره في سياق خطوط التحقيق الاستراتيجية للهيئة) وملفات قضايا محددة؛
- أنشطة لدعم عمل السلطات القضائية المختصة التي تعمل على المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا، بما في ذلك الاستجابة لطلبات المساعدة وأنشطة المشاركة الاستباقية؛ و
- التواصل العمل مع الأفراد والمجتمعات المتضررة.

وكما ذكر أعلاه، فإن الاستراتيجية الجنسانية المبينة في هذه الوثيقة لا تعمل بمعزل عن غيرها. ويشكل نهج الآلية الذى يركّز على الضحايا/الناجيات/الناجين البرنامج الأساس للاستراتيجيات المواضيعية للآلية ويجسد التزامها بدمج التركيز على تجارب ووجهات نظر وأولويات مجموعة واسعة من الضحايا/الناجيات/الناجين من الوضع السوري، من منظور قائم على الحقوق. والاستراتيجيات ذات الصلة المتعلقة بالجنسانية والأطفال والشباب، ودعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا، كلها تعبيرات عن نهج الآلية الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين وتُطبق بطريقة متكاملة ومنسقة ومتقاطعة. وبشكل جماعي، تضمن الاستراتيجيات المواضيعية للآلية التركيز على العدالة الشاملة التي تمثل التجارب المتنوعة لمجتمعات الضحايا/الناجيات/الناجين والأفراد المتضررين من الجرائم الدولية في سوريا منذ آذار/مارس 2011.

2.2 الغرض والأهداف: ما أهمية التحليل الجنساني لعمل الآلية؟

تتوقع المجتمعات المحلية والأفراد المتأثرون، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، أن تعتمد الآلية تحليلا جنسانيا في عملها و تَطلُب منها ذلك. هذا غير قابل للتفاوض. ولضمان اتباع نهج فعال [لا يقتصر على عملية وضع علامة في المربعات]، تسعى الآلية إلى التواصل بوضوح حول أن الأسباب التي تجعل الفشل في إدماج التحليل الجنساني بفعالية في عملها سيقوض نوعية مساهمتها في العدالة والمساءلة. هذه الرسالة مهمة لموظفي الآلية والمحاورين الخارجيين والمجتمعات المتضررة.

ومن الضروري إدماج تحليل جنساني استباقي لضمان أن يكون عمل الآلية مُمثِّلا لتجارب طائفة متنوعة من الضحايا/الناجيات/الناجين ويعكس نطاق الأضرار الجنسانية التي تلحق بها، والتي كثيرا ما تستهدف أسس المجتمعات المحلية ذاتها. هناك العديد من الطرق، تُرِكت دون معالجة، التي يمكن أن يؤثر بها التحيز الجنساني سلبا على نتائج عمل الآلية ويؤدي إلى تحقيق العدالة غير الشاملة. على سبيل المثال:

- التحليل الجنساني ضروري للكشف عن الأضرار التي تميل إلى أن تكون غير مرئية أو غامضة أو مستبعدة من أعمال المساءلة ومعالجتها. على سبيل المثال:
  - تاريخيا، أسيء فهم جرائم العنف الجنسي على أنها أثر جانبي لا مفر منه للنزاع المسلح، منفصل إلى حد كبير عن النشاط الرئيسي للحرب، و/أو على أنها انتهاكات شخصية ومخزية لا ينبغي أو لا يمكن إعطائها الأولوية في عمليات المساءلة.
  - ولم يولى اهتمام يذكر لتوثيق ومعالجة العواقب المتباينة الجنسانية للهجمات غير القانونية على المدنيين والأعيان المدنية، على الرغم من أن لهذه الهجمات أثرا مختلفا اختلافا عميقا على النساء والرجال، والفتيات والفتيان.
  - ويمكن أن يؤدي الميل إلى التركيز على أنواع الجرائم التي تؤثر بصفة خاصة على الرجال والفتيان (مثل القتل، وبعض أنواع التعذيب، وتجنيد الأطفال) إلى استبعاد الجرائم المدمرة الأخرى التي تؤثر بصفة خاصة على النساء والفتيات (مثل التشريد والزواج القسري والعمل «المنزلي» القسري، الذي كثيرا ما لا يُعترف بخطورته اعترافا كافيا).
  - إن الافتراض بأن التحليل الجنساني ليس ذا صلة بالجرائم ذات الدوافع السياسية وأنواع معينة من الجرائم (مثل النهب والتهجير القسري والاختفاء القسري) يمكن أن يقوض متابعة القضايا التي يريد الضحايا/الناجيات/الناجون تحديد أولوياتها ، وغالبا ما يكون لها آثار شديدة طويلة الأجل على النساء والأطفال على وجه الخصوص.

- يعد التحليل الجنساني ضروريا لمعالجة دور التسلسل الهرمي التمييزي الجنساني كعامل يؤدي إلى العنف ويؤثر على الأشكال المحددة التي تتخذها الانتهاكات في السياق السوري. «التسلسل الهرمي التمييزي الجنساني» هو الاختلال الهيكلي في توازن القوى الناجم عن الأدوار الجنسانية المبنية اجتماعيا، مع وجود النساء والفتيات في أدنى الدرجات. عالجت أطر القانون الجنائي الدولي، عبر التاريخ، عوامل هيكلية أخرى غير الجنسانية - مثل العرق والإثنية والجنسية والدين والسياسة - كمحركات للعنف. من المهم أن نفهم، وأن نفكر في عمل الآلية المتعلق بالمسائلة، كيف أن التسلسل الهرمي التمييزي الجنساني، إلى جانب عوامل تمييزية أخرى، متورط في الشروع في الانتهاكات واستدامتها؛

- التحليل الجنساني ضروري للتعبير بدقة أكبر عن طبيعة الضرر الذي يلحق بالضحايا/الناجيات/الناجين ومداه الكامل. وقد يؤدي الفهم غير الكافي للسياق القائم على الجنسانية الذي تحدث فيه الجرائم، أو الفهم المتحيز جنسانيا للقانون، إلى توصيفات ضيقة (خاطئة) لا مبرر لها للجرائم وخطورتها أو إلى سبل انتصاف غير ملائمة. فعلى سبيل المثال، عندما توجه تهمة بالاغتصاب، فإن الفهم السياقي للوقائع واتباع نهج شامل يتسم بالكفاءة الجنسانية إزاء القانون قد يدعم توجيه تهم إضافية مثل الاسترقاق، أو التعذيب أو الاضطهاد أو الإبادة الجماعية؛

- هناك حاجة إلى التحليل الجنساني لتصحيح الاختلالات الجنسانية في الوصول إلى الجهات الفاعلة والعمليات المتعلقة بالمساءلة. من خلال السعي إلى فهم أسباب عدم تقدم الشاهدات أو منعهن من القيام بذلك، تهدف الآلية إلى العمل على معالجة هذا الخلل. من الجدير بالذكر أن 13 في المائة فقط من الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانوا إناثاً، مما يعني أن سجل الأحداث التي أنشأتها إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يعكس بأغلبية ساحقة منظورا ذكوريا. أبلغت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن وجود ٢٣ في المائة من الشهود الإناث، على الرغم من أن النساء والفتيات يشكلن أغلبية كبيرة من سكان رواندا بعد الإبادة الجماعية. وكثيرا ما تعكس الإجراءات أمام آليات المساءلة الأخرى اختلالا مماثلا في التوازن الجنساني؛

- يساعد التحليل الجنساني على تجنب تعزيز القوالب النمطية الجنسانية السلبية - مثل افتراض أن النساء والفتيات أو ضحايا/ناجيات العنف الجنسي ضعيفات أو مُعرّضات للإصابة بالأذى بطبيعتهن وبالتالي يتم تجريدهن من قدرتهن. ومن خلال التركيز بدلا من ذلك على الكيفية التي تخلق بها التسلسلات الهرمية الاجتماعية التمييزية مخاطر جنسانية تعرض الضحايا/الناجيات/الناجين للأذى، يمكننا اعتماد نُهُج لتحدي القوالب النمطية وتمكين هؤلاء الضحايا/الناجيات/الناجين من التقدم؛

- يساعد التحليل الجنساني على تحدي الأساطير المستخدمة كذريعة للتقاعس عن العمل. وتشمل هذه الرأي القائل بأن ضحايا/ناجيات العنف الجنسي لن يتقدمن لتقديم أدلة، و/أو الرأي القائل بأن الوصمة الاجتماعية تعني أن جرائم العنف الجنسي يصعب التصدي لها.

وبكل هذه الطرق وأكثر، يعد التحليل الجنساني ضروريا لضمان فرص مجدية لتحقيق العدالة للضحايا/الناجيات/الناجين الذين كثيرا ما حرموا من هذه العدالة بسبب إعمال التحيزات الجنسانية. ومن شأن تطبيق تحليل جنساني فعال في جميع مراحل العملية أن يُحسّن النوعية العامة للعدالة لجميع فئات الضحايا/الناجيات/الناجين.

وكثيرا ما تستهدف الأضرار المتصلة بالنزاعات العلاقات التي تربط المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأسس الجنسانية التي تقوم عليها المجتمعات. وسواء التزمت هذه المؤسسات بمبادئ المساواة الجنسانية أم لا، فإنها تشكل جزءا من النسيج الاجتماعي الذي يستهدفه الجناة عمدا عندما يسعون إلى إيذاء المجتمعات أو تفريقها أو حتى تدميرها. إن الفشل في استخدام النوع الجنسانية كعدسة تحليلية في أعمال المساءلة يخلق خطرا يتمثل في عدم فهم تأثير الجرائم بدقة على المجتمعات المتضررة ككل. وهذه المخاطر حادة بشكل خاص في تقييم الجرائم، مثل الإبادة الجماعية والاضطهاد، التي تستهدف الجماعات.

الجنسانية والجرائم التي تستهدف المجموعات

تقدم الجرائم المرتكبة في سريبرينيتسا في تموز/يوليه 1995 مثالا مقنعا على أهمية تطبيق منظور جنساني يعكس أثر الجرائم التي تستهدف مجموعة ما بدقة. وفي قضية كرستيك، نظرت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الأثر المشترك لقتل الرجال والفتيان وتشريد النساء والأطفال والمسنين، في السياق الجنساني العام للطائفة المسلمة البوسنية، بما في ذلك تضاؤل قدرتها الإنجابية. إن النظر إلى تجارب الضحايا/الناجيات والناجين من الذكور والإناث بمعزل بدلا من النظر في التأثير العام على مجتمعهم كان يمكن أن يحجب الإبادة الجماعية المرتكبة ضدهم.

وستستفيد السلطات القضائية المختصة التي تلاحق تُهم بالإبادة الجماعية تشمل ضحايا يزيديين من اتباع نهج شامل يعكس الأثر الجنساني العام على المجتمع المستهدف. وينبغي أن تعكس تهم الاضطهاد أيضا الطرق التي تلحق بها انتهاكات الحقوق الأساسية الجنسانية المتباينة ضررا تمييزيا جماعيا بالفئات المستهدفة.

إن جرائم مثل الاختفاء القسري والهجمات غير القانونية (بما في ذلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية) لها عواقب جنسانية متباينة على المجتمع بأسره (اللوبي النسوي السوري، 2022، المعهد العالمي للسياسات العامة، 2021). ويجب فهم هذه العواقب بشكل أفضل والنظر فيها بشكل كلي من أجل توصيف السلوك الإجرامي بشكل صحيح.

على سبيل المثال، تشير أحد الأبحاث إلى وجود صلة بين الأضرار التي لحقت بالنساء في سوريا نتيجة للهجمات بالأسلحة الكيميائية وزيادة معدلات النزوح. ووفقا لهذا البحث، ونتيجة للهجمات بالأسلحة الكيميائية، كانت النساء أكثر عرضة لاتخاذ قرار الفرار من منازلهن مع عائلاتهن. لذلك كانت الأسلحة الكيميائية وسيلة فعالة بشكل خاص لضرب مرونة المجتمع (المعهد العالمي للسياسة العامة، 2021). ومن المهم أن نفهم ما حدث لكل من الضحايا/الناجيات/الناجين من الذكور والإناث والعواقب المترتبة على ذلك بالنسبة لمجتمعاتهم. وإلى جانب الهجمات نفسها، فإن النزوح الواسع النطاق الذي أعقب ذلك يضاعف من الأضرار طويلة الأجل للنساء والفتيات، مثل تقييد الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وزيادة خطر التعرّض للعنف الجنساني.

وتُظهر هذه الأمثلة وغيرها أن الفشل في دمج التحليل الجنساني بشكل كاف في عمل الآلية من المرجح أن يكون له تأثير سلبي عميق على العدالة لجميع المتضررين من الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا وأن يشوه فهمنا لهذه الجرائم.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- أن ترصد في شكل مكتوب النُّهُج التي تنفذها الآلية بالفعل لإدماج التحليل الجنساني والنهوض بالمساواة الجنسانية في عملها؛
- توفير بوصلة لتوجيه الجهود الإضافية التي تبذلها الآلية لإدماج التحليل الجنساني والنهوض بالمساواة بين الجنسين في عملها؛
- إعلام وتيسير تطوير أدوات ونُهُج عملية تمكن جميع موظفي الآلية من إدماج التحليل الجنساني والنهوض بالمساواة الجنسانية في عملهم؛ و
- تفعيل الالتزام الرسمي للآلية تجاه الأفراد والمجتمعات المتضررة من الجرائم الدولية في سوريا بالسعي لتحقيق العدالة الشاملة من حيث:
  - الحرمان الجنساني لا يقلل من احتمالات إقامة العدل الفعال؛ و
  - العدالة هي وسيلة للمساعدة في التغلب على الحرمان الجنساني.

2.3 المصطلحات الرئيسية: التعاريف والنهج

يمكن تقويض الإدماج الفعال للمساواة الجنسانية والتحليل الجنساني في المساءلة بسبب عدم كفاية الوضوح في تعريف المصطلحات الرئيسية المتصلة الجنسانية. تهدف الآلية إلى توفير إرشادات وتدريب واضحين لأعضاء فريقها حول معناها وعلاقتها بعمل الآلية وكيفية تنفيذها.

2.3.1 الجنسانية

لا يوجد تعريف واحد سائد لمصطلح « الجنسانية»، وإن كان كثيرا ما يقترن بكلمة «الجنس». وقد فُهم مصطلح الجنسانية عموما على أنه بناء اجتماعي، يشمل الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات المسندة إلى النساء والرجال والفتيات والفتيان. يتم تعلم أدوار الجنسانية أو اكتسابها أثناء التنشئة الاجتماعية في المجتمعات ، وتختلف اختلافا كبيرا داخل الثقافات وفيما بينها ويمكن أن تتغير بمرور الوقت. وبالمقارنة، يشير الجنس عادة إلى الخصائص البيولوجية، التي غالبا ما تعزى على أساس الوظائف الإنجابية للأفراد.

ومن الضروري أن نكون على بينة من جوانب عديدة من النقاش السائد حول مصطلح الجنسانية، بما في ذلك:

- دور التسلسلات الهرمية التمييزية. وكثيرا ما استخدم مصطلح الجنسانية كأداة لتحليل وفهم ومعالجة اختلال توازن القوى الناجم عن الأدوار الجنسانية المبنية اجتماعيا، مع وجود النساء والفتيات في أدنى درجات هذه التسلسلات الهرمية؛
- فهم الجنسانية على أنها تشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية، مع الاعتراف بأن المعتقدات والتمييز الموجودين مسبقا يدفعان أيضا إلى إلحاق أضرار جنسانية بهؤلاء الأفراد والجماعات؛ و
- الحجج القائلة بأن المصطلح يجب أن ينطبق بنفس القدر على الإنشاءات الجنسانية التي تدفع وتحجب الأضرار ضد الرجال والفتيان. وقد أثار هذا النهج «المحايد جنسانيا» أو «الشامل جنسانيا»، بدوره، القلق من أنه يجرد مصطلح الجنسانية من ارتباطه بعدم المساواة والتمييز المتفشيين والمنهجيين اللذين تعاني منهما النساء والفتيات في جميع المجتمعات، ويهدد بتقويض الجهود الرامية إلى معالجة هذا التفاوت. وتسعى الآلية إلى معالجة الأضرار الجنسانية ضد الرجال والفتيان مع ضمان معالجة عدم المساواة والتمييز المتفشيين اللذين تعاني منهما النساء والفتيات على وجه التحديد.

وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، تسعى الآلية إلى صياغة تعريف وظيفي للجنسانية لإثراء عملها. وتسترشد الآلية بالمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدماج تدخلات العنف الجنساني GBV في العمل الإنساني، التي أعقبت مشاورات عالمية مكثفة وتحليل البيانات الكمية. وتوفر المبادئ التوجيهية أساسا منطقيا لإيلاء اهتمام خاص للنساء/الفتيات على النحو التالي:

> النساء والفتيات في كل مكان محرومات من حيث القوة الاجتماعية والنفوذ، والسيطرة على الموارد، والسيطرة على أجسادهن، والمشاركة في الحياة العامة - كل ذلك نتيجة لأدوار وعلاقات جنسانية محددة اجتماعيا. ويحدث العنف الجنساني في سياق هذا الاختلال. وفي حين يتعين على الجهات الفاعلة الإنسانية تحليل مختلف مواطن الضعف الجنسانية التي قد تعرض الرجال والنساء والفتيان والفتيات لخطر متزايد من العنف وضمان الرعاية والدعم لجميع الناجيات/الناجين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإناث بسبب عُرضتِهن الموثقة للأذى لأوجه ضعفهن الأكبر أمام العنف الجنساني، والتمييز الشامل الذي يتعرضن له، وافتقارهن إلى الوصول الآمن والمنصف إلى المساعدة الإنسانية [التوكيد وارد في الأصل].

ويضع النهج الذي تتبعه الآلية إزاء الجنسانية التمييز والعنف اللذين تواجههما النساء والفتيات داخل النظم الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية الأبوية، ويعترف بالتسلسل الهرمي التمييزي المتأصل في التركيبات الاجتماعية الجنسانية الذي يضر بشدة بالنساء والفتيات في أوقات السلم والحرب. ويتطلب عمل الآلية اهتماما مستمرا لضمان عدم حجب أصوات وتجارب النساء والفتيات.

آثار التسلسل الهرمي الجنساني

تعكس تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية آثار التسلسل الهرمي التمييزي الجنساني في سياقات مختلفة من النزاع السوري. على سبيل المثال، ذكرت لجنة التحقيق الدولية السورية COI: «تواجه النساء والفتيات اليزيديات، اللواتي تعرضن لصدمات نفسية شديدة، تحديات إضافية لشفائهن. كثيرات، لا سيما من المناطق الريفية في سنجار، لديهن تعليم محدود، وتزوجن وأنجبن أطفالا مبكرين. وكان تواصلهن مع العالم خارج نطاق أسرهن الممتدة من خلال أزواجهن أو أقاربهن الذكور. ومع مقتل أو فقدان هذا العدد الكبير من الرجال اليزيديين، فإن قدرة هؤلاء النساء على البقاء والازدهار محدودة بسبب افتقارهن إلى الاستقلال الشخصي والمالي، وهي مسألة يجب معالجتها» (A/HRC/32/CRP.2، الفقرة 80).

وأفادت بأن «حقوق الإنسان للمرأة لا تزال تقوض، في بعض المناطق المتأثرة بالصراع في الجمهورية العربية السورية، مما يضاعف من أوجه عدم المساواة القائمة من قبل». فعلى سبيل المثال، فرضت قواعد اللباس على المعلمين والتلاميذ، «مما أدى إلى تمييز منهجي ضد النساء والفتيات». اعتقلت امرأة واحتجزت لمحاولتها عبور الحدود السورية دون زوجها. «إن النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات نازحات خارج الجمهورية العربية السورية، أبلغن باستمرار كيف أن أزواجهن، خوفا من التجنيد الإلزامي أو الاحتجاز، أجبروهن على العودة إلى ديارهم لتقييم حالة الممتلكات، التي غالبا ما تشغلها أو تنهبها الأطراف المتحاربة. وبما أن العديد من العائدات إما فقدن أو يفتقرن إلى صكوك الملكية بأسمائهن، فقد واجهن عقبات في إثبات الملكية والمطالبة بحقوق الملكية عند عودتهن» (A/HRC/43/57، الفقرات 91-92).

وتعترف الآلية بأن المعايير الجنسانية التمييزية يمكن أن تتسبب في استهداف الأشخاص من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية، وقد تجعل تجاربهم غير مرئية أو غير مفهومة بشكل جيد وتؤدي إلى عدم كفاية التوثيق والدعم. وهذه هي التحديات التي تلتزم الآلية بالتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل الآلية إيلاء اهتمام وثيق للفئات الأخرى التي تعاني من أضرار في سياقات محددة نتيجة للهياكل التمييزية الجنسانية، بما في ذلك الضحايا الذكور/الناجون من العنف الجنسي. وتدرك الآلية أن دوافع وعواقب العنف الجنساني الذي تعاني منه جميع الفئات قد تكون مختلفة، مما يتطلب استكشافا مفصلا وشرحا دقيقا في عمل الآلية.

2.3.2 المنظور الجنساني والتحليل الجنساني

تلتزم الآلية بإدماج منظور جنساني في جميع أعمالها لإثراء تصميم وتشغيل بيئتها المؤسسية وعملها المتصل بالمساءلة.

وتسترشد الآلية بتعريف «المنظور الجنساني» الوارد في ورقة سياسات المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية، والتي تشير إلى «فهم الاختلافات في الوضع والسلطة والأدوار والاحتياجات بين الذكور والإناث، وتأثير الجنسانية على فرص الناس وتفاعلاتهم». وتنظر الآلية أيضا في كيفية تأثير هذه الاختلافات على الأفراد من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية. وتسعى الآلية إلى إدماج منظور جنساني في جميع أعمالها باستخدام التحليل الجنساني.

وفي سياق ولاية الآلية، فإن «التحليل الجنساني» هو عملية تحليلية منهجية تستخدم المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس وغيرها من المعلومات ذات الصلة لفهم الكيفية التي يمكن بها لأوجه عدم المساواة الجنسانية، وما يتصل بها من أعراف اجتماعية وعلاقات قوة، أن تؤثر على ارتكاب الجرائم والانتهاكات ذات الصلة وتجربتها وعواقبها وأثرها. وقد وضعت الآلية توجيها لفريقها للمساعدة في وضع تحليل جنساني مخصص لكل مشروع تحليلي يضطلع به (قائمة مرجعية داخلية لتطوير التحليل الجنساني).

وفي جوهرها ، تستخدم الآلية التحليل الجنساني للمساعدة في فهم كيفية تأثير الجنسانية على تجارب واحتياجات وحقوق وفرص الأفراد والمجتمعات. في سياق عمل الآلية المتعلقة بالمساءلة، يساعد هذا التحليل بشكل خاص على فهم الدور الذي تؤديه المعايير الجنسانية وعلاقات القوة والقوالب النمطية وما يرتبط بها من أوجه عدم المساواة في:

- توليد التمييز الذي يؤدّي إلى العنف المرتبط بالنزاع وغيره من الأضرار؛
- تحديد طبيعة العنف الممارس؛
- تحديد طبيعة الضرر الذي حَدَثَ ومداه وأثره؛
- حجب أو إسكات أصوات بعض الضحايا/الناجيات/الناجين أو إضعاف قدراتهم بطريقة أخرى، مع تفضيل أصوات وتجارب الآخرين؛
- إنشاء أو تعزيز الحواجز التي تمنع الضحايا/الناجيات/الناجين من الوصول إلى عملية المساءلة أو المشاركة فيها؛

- الحد من الجودة الشاملة لنتائج العدالة للضحايا/الناجيات/الناجين؛
- إعاقة وصول الضحايا/الناجيات/الناجين إلى سبل الانتصاف والعدالة الأوسع نطاقا.

2.3.3 منهجية إدماج التحليل الجنساني

ترِد منهجية الآلية لإدماج التحليل الجنساني في سياق ولايتها المحددة بمزيد من التفصيل في خطة تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية (انظر أدناه، الفرع 3). وقد استرشدت الآلية في تطوير منهجيتها بتوجيهات المفوضية السامية لحقوق الإنسان المفيدة بشأن إدماج تحليل جنساني في عمليات التحقيق في حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2018). وبتكييف هذا النموذج مع السياق المحدد للآلية، تم تحديد الخطوات الرئيسية الخمس التالية لتوجيه التنفيذ:

- تطوير بيئة ومنهجيات وأدوات مؤسسية تتسم بالكفاءة الجنسانية، على سبيل المثال، من خلال إعطاء الأولوية للكفاءة والخبرة الجنسانية في عمليات التوظيف في الآلية، والالتزام بالمساواة الجنسانية كقيمة أساسية، وإضافة أهداف خطة العمل المتعلقة بالتحليل الجنساني للموظفين المعنيين، وضمان إجراء تحليل جنساني في إجراءات التشغيل الموحدة وغيرها من الوثائق التوجيهية، وتطوير تدريب جنساني متعدد الطبقات، وتقديم دعم رفيع المستوى لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية؛
- جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة الجنسانية. وتسعى الآلية إلى إدماج التحليل الجنساني في تطوير مستودعها المركزي (كجزء من التحقيق الهيكلي). ويشمل ذلك أنشطة جمع الأدلة لسد الثغرات في الأدلة، وتصميم نظام معالجة وإدارة الأدلة في الآلية، وعمل الآلية مع الشهود في سياق أنشطة جمع الأدلة؛
- تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نُهُج تتسم بالكفاءة الجنسانية، بما في ذلك إدماج المنظور الجنساني في جميع التحقيقات الهيكلية التي تجريها الآلية (وتحديدا في المنتجات التحليلية التي وضعت كجزء من خطوط التحقيق الاستراتيجية للهيئة) وملفات القضايا، باستخدام لغة وصور مراعية للمنظور الجنساني وتجنب القوالب النمطية الجنسانية؛
- إدراج التحليل الجنساني في عمل الآلية لدعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا، مثل توضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم؛ و
- دمج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل الوحدات الوطنية لجرائم الحرب، وجمعيات الضحايا/الناجيات/الناجين وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

2.3.4 المساواة الجنسانية والنهج النسوي المتعدد الجوانب

كما ذكر أعلاه، تتطلب اختصاصات الآلية أن يلتزم كل من الرئيس(ة) ونائب(ة) الرئيس(ة) بالسعي إلى تحقيق «المساواة الجنسانية»، وهو ما يتسق مع النهج النسوي. وبشكل أعم، تلتزم الآلية بضمان ألا تستثني جهود العدالة التي تضطلع بها أي أفراد أو جماعات عانوا من جرائم تقع ضمن ولايتها. وترى الآلية أن التزامها بالمساواة الجنسانية، الذي يتضمن منظورا نسويا، يشكل عنصرا مركزيا في ذلك، في حين أنها تظل متيقظة للمصادر الأخرى لعدم المساواة في السعي لتحقيق العدالة.

قد اجتذب مصطلحا «المنظور النسوي» و «النهج النسوي» مجموعة من التعريفات. ولأغراض استراتيجيتها الجنسانية، تتبع الآلية «نهجا تحليليا يبرز تجارب النساء والفتيات من أجل إظهار التمييز المنهجي ضدهن والنهوض بنضالاتهن من أجل المساواة». يتطلب هذا النهج تطبيق عدسة متعدّدة الجوانب لتعكس «أنظمة القمع المتداخلة وتفاعلها ، مثل الروابط بين التمييز والعنف الجنسانيَين والعرق والطبقة والجنس والدين والإعاقة» (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021). إن تطبيق التحليل المتعدد الجوانب والإدماج الشامل للتحليل الجنساني في جميع أعمال الآلية هي أدوات رئيسية في تنفيذ النهج النسوي المتعدد الجوانب للهيئة.

2.3.5 تحليل متعدّد الجوانب

تعترف تعدّدية الجوانب (التقاطعية) بأن الفرد يمكن أن يسكن فئات هوية متعددة في وقت واحد ويتعرض للتمييز والأذى نتيجة لتقاطع اثنين أو أكثر من التسلسلات الهرمية الاجتماعية التمييزية التي تقع فيها تلك الهويات. والغرض الأساسي من التحليل المتعدد الجوانب هو إبراز ومعالجة

التمييز الهيكلي والحرمان والأضرار الفريدة التي تحدث عند تقاطع التسلسلات الهرمية الاجتماعية التمييزية المتعددة. وبينما تسلم الآلية بأن « تعدّدية الجوانب» (التقاطعية) تأخذ معان مختلفة في سياقات اجتماعية وقانونية مختلفة، على النحو المطبق ضِمن ولايتها، فإنها تسلم بدور التقاطعية بين نوع الجنس وعوامل أخرى - مثل العرق والإثنية والدين والحياة الجنسية والخلفية الطبقية/الاجتماعية والاقتصادية وحالة النزوح والعمر والإعاقة - في تحديد تجربة الفرد في الصراع المسلح والجرائم الفظيعة والأضرار التي تلحق به.

وتعكس بعض العوامل المتعدّدة الجوانب الأشخاص والجماعات المهمشة هيكليا التي عوملت على أنها محمية بموجب القانون الجنائي الدولي، في حين أن العوامل المتعدّدة الجوانب الأخرى (مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي)، لا تشكل عنصرا قانونيا للجرائم ولكنها قد تساعد في تحديد سياق وطبيعة ومدى الأضرار التي لحقت بها. فعلى سبيل المثال، في كثير من حالات الصراع، تستهدف النساء والفتيات على أساس فئات الهوية المحمية بموجب القانون الجنائي الدولي، مثل جنسيتهن أو أصلهن الإثني أو عرقهن أو دينهن (من أجل الإبادة الجماعية والاضطهاد). ويُعترف بوضع الطفل كعامل ذي صلة في بعض تدابير الحماية التي يوفرها القانون الجنائي الدولي، مثل حظر النقل القسري لأطفال المجموعة المحمية إلى مجموعة أخرى كعمل من أعمال الإبادة الجماعية، أو تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما. تعترف جريمة الاضطهاد بفئات إضافية محمية مثل الجنسانية أو الثقافة أو الدين. إن الفشل في اعتماد عدسة متعدّدة الجوانب عند معالجة العنف والأذى يؤدي إلى نُهُج إقصائية حتما.

ولذلك فإن اعتماد نَهج متعدد الجوانب له آثار ملموسة على عمل الآلية، بما في ذلك ما يلي:

- إن الظهور وإثبات الاستهداف استنادا إلى عوامل الهوية المتعدّدة الجوانب التي تظهر في التعاريف القانونية للجرائم أمر ضروري لتحديد المسؤولية الجنائية بطريقة شاملة وجامعة. على سبيل المثال، وُجّهت اتهامات بالاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية على أسس متقاطعة تشمل الجنسانية والدين في قضايا الولاية القضائية العالمية في ألمانيا لتعكس الطبيعة المركبة للأضرار ضد النساء والفتيات اليزيديات المستعبدات، مع إدانة جنائية واحدة حتى الآن.
- يمكن لعوامل أخرى متعددة الجوانب - مثل العمر أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية أو الإعاقة أو الحالة الزوجية أو النزوح - أن تزيد أو تفاقم التعرض للجرائم التي تستهدف النساء والفتيات والأشخاص من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية، حتى وإن لم تكن تشكل في حد ذاتها عناصر إجرامية. على سبيل المثال، عندما تعاني الضحايا/الناجيات من أضرار محددة أثناء الاحتجاز وبعده بسبب صغر سنهن أو إعاقتهن، أو يفرّن من سوريا خوفا من زواجهن قسرا من عضو في جماعة مسلحة بسبب دينهن أو وضعهن الاجتماعي والاقتصادي أو عمرهن، يمكن لهذه العوامل أن تساعد في إثبات عناصر الجرائم ذات الصلة (مثل التعذيب والترحيل) وإظهار خطورتها.
- تؤثر هذه العوامل المتعددة الجوانب أيضا على التحقيق في الجرائم لأنها يمكن أن تعوق الوصول إلى الجهات الفاعلة وأدوات المساءلة (بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية).

وبالإضافة إلى أهمية التحليل المتعدد الجوانب للأطر القانونية والتحقيقات، يمكن أن يساعد في تحديد ومعالجة تحديات معينة تواجه جوانب أخرى من عمل الآلية: على سبيل المثال، فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية وتوفير الدعم المناسب للضحايا/الناجيات/الناجين الذين قد يتعاملون مع الآلية. المراهقون والفتيات، والنساء أو الأرامل غير المتزوجات أو المطلقات، والناجون الذكور من العنف الجنسي، والأشخاص ذوو الإعاقة، النازحون، والأشخاص ذوو الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المختلفة، هم من بين أولئك الذين قد تكون لديهم احتياجات معقدة على صعيد الأمن والدعم تستند إلى عِدّة عوامل متعدّدة الجوانب.

وفي حين أن مجموعات الأقليات غالبا ما تكون محور التحليل المتعدد الجوانب، فمن الضروري الحذر من النظر إلى فئات معينة من الهوية على أنها ضعيفة بطبيعتها أو معرّضة للخطر، مما يديم القوالب النمطية والتحيزات الضارة. التسلسلات الهرمية الاجتماعية التمييزية - مثال، الجنسانية أو العرق أو الطبقة - تضع الناس في مواقف ضعف يمكن أن تتغير بمرور الوقت. «وبالتالي يمكن النظر إلى القابلية للتمييز على أنها سياقية ، وليست سمة متأصلة في شخص أو مجموعة.» ويدعم هذا الممارسات الواعدة التي تقوم بها المنظمات النسائية العاملة مع اللاجئين السوريين وغيرهم من الفئات المحرومة من النساء لتصميم برامج تدعم الناجيات من العنف الجنساني من خلال معالجة احتياجاتهن المحددة والفورية الناشئة عن مثل وضعيات الضُّعف هذه الحالات الضعيفة (إمكان، 2019).

وتهدف الآلية إلى اعتماد نهج تقدمي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين إزاء التّقاطعية، مع الاعتراف بالطرق التي تُعرِّض بها الهياكل الاجتماعية الهرمية الناس للخطر بسبب فئات الهوية المتعددة التي يمكن للمعتدين/ الجناة استغلالها. وتنظر في جميع أعمالها ما يلي:

- كيف يتأثر الضحايا/الناجيات/الناجون الأفراد بشكل فريد بفئات الهوية التي يسكنونها، وكيفية معالجة فئات الهوية المحمية بموجب القانون الدولي بطريقة شاملة وجامعة، إلى جانب تلك الفئات التي تشكل تجربة الفرد في النزاعات المسلحة والجرائم الفظيعة والأضرار التي لحقت به؛
- كيفية التعامل مع المحاورين المحليين بشأن الإستراتيجيات/أساليب العمل لمعالجة الأضرار التي لحقت بهذه الأسس المتقاطعة. ومن خلال القيام بذلك، تقر الآلية بالرؤى الفريدة التي يمكن أن يقدمها المحاورون المحليون في الديناميات داخل المجموعة الخبرات المتقاطعة، وأن النساء والفتيات من المجتمعات المتضررة هن داعيات فعّالات وقائدات تمكينيات؛
- كيف تضع الهياكل الاجتماعية الهرمية الأفراد والجماعات في أوضاع هشة يمكن أن يستغلها الجناة، مع الاعتراف بأن الأفراد والجماعات المعرضين للخطر ليسوا ضعفاء بطبيعتهم أو قابلين للتأثُّر أو يفتقرون إلى القدرة على التحكّم في تصرّفاتهم؛
- كيفية مواجهة الجهل والسلطة والامتياز من خلال التأمل الذاتي، بما في ذلك من خلال:
  - مواجهة المعتقدات والأحكام المسبقة والتحيزات التي تديم القوالب النمطية والالتزام بإعادة تقييم المعتقدات أو التحيزات الضارة المُحتملة؛
  - تجنب اللغة التي تعزز القوالب النمطية الضارة وتعيد إنتاج عدم المساواة أو تشوش عليها؛ و
  - السؤال عما يشكل شراكات متوازنة وذات مغزى مع المحاورين المحليين.

2.3.6 المصطلحات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف والجرائم الجنسانية

تشدد اختصاصات الآلية على الحاجة إلى خبرة داخلية في مجال «الجرائم والعنف الجنسانيين» وتدابير تكفل احترام الضحايا، مع مراعاة طبيعة الجرائم التي تنطوي على «عنف جنساني»، ولكنها لا تُعرّف هذه المصطلحات. وتشير الاختصاصات أيضا إلى «العنف الجنسي» و «العنف الجنسي المتصل بالنزاعات» دون مزيد من التعريف.

وتستخدم هذه المصطلحات بشكل روتيني في القانون الدولي لحقوق الإنسان والسياقات الإنسانية ذات الصلة، فضلا عن القانون الجنائي الدولي. ومع ذلك، فإن عدم وجود تعريفات أو إرشادات واضحة حول كيفية تنفيذ التركيز على العنف الجنساني أو الجرائم الجنسانية - والغرض من القيام بذلك - يمكن أن يكون مصدرا لارتباك كبير للممارسين. يمكن أن ينشأ الارتباك المفاهيمي أيضا للممارسين عند تطبيق مصطلحي العنف الجنسي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وكذلك المصطلحات المركبة للعنف الجنسي والجنساني والجرائم الجنسية والجنسانية.

الآلية ملتزمة بمعالجة التحديات التعريفية والارتباك المفاهيمي في تنفيذ ولايتها. ويَرِد أدناه موجز للنهج الذي تتبعه الآلية إزاء تطبيق هذه المصطلحات من اختصاصاتها، مع تقديم مزيد من التوجيه الداخلي للموظفين فيما يتعلق بأهميتها وتطبيقها في مختلف المهام في جميع أنحاء المكتب. تعكس الإرشادات الداخلية - التي تنعكس في أدوات مثل القائمة المرجعية للتحليل الجنساني - الحاجة إلى أن تأخذ الآلية في الاعتبار في عملها: العنف الجنساني (أعمال العنف نفسها) ، والإيذاء الجنساني (عواقب العنف) ، والجرائم الجنسانية (السلوك المحظور قانونا) (كامبل، 2022).

المصطلحات المركبة: العنف الجنسي والجنساني/الجرائم الجنسية والجنسانية

في سياق المساءلة، كثيرا ما تم مساواة مصطلح العنف الجنساني والخلط بينه وبين جرائم العنف الجنسي، على الرغم من أن العنف الجنسي ليس سوى شكل واحد من أشكال العنف الجنساني الذي ينشأ أثناء النزاع المسلح (انظر أدناه، القسم 3.4.2). وكثيرا ما استخدم ممارسو القانون الجنائي الدولي مصطلحي العنف الجنسي والعنف الجنساني والجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية للإشارة إلى الأفعال التي تنطوي على العنف الجنساني و/أو العنف الجنسي. و لكن، إن استخدام هذه المصطلحات المركبة في سياق عمل الآلية يمكن أن يعزز الافتقار إلى الوضوح المفاهيمي. يمكن استخدامها بطريقة تخلط بين العنف الجنسي والعنف الجنساني وتحجب أنواع العنف الجنساني غير العنف الجنسي.

ولتجنب هذا الخلط، لا تستخدم الآلية المصطلحات المركبة أو الاختصارات. وبدلا من ذلك، تستخدم الآلية مصطلحي «العنف الجنسي» و/أو «العنف الجنساني»، تبعا للسياق المحدد المعني. وكما هو معرف أدناه، سيستخدم مصطلح العنف الجنسي عموما للإشارة إلى السلوك الذي تم تحديده بوضوح على أنه عنف ذي طابع جنسي. وسيسمح ذلك للآلية بتتبع معالجة جرائم العنف الجنسي في عملها، مع فهم أن العنف الجنسي يمكن أن يكون شكلا من أشكال العنف الجنساني. وسيستخدم المصطلح الأوسع نطاقا للعنف الجنساني في سياق عمل الآلية كمصطلح وصفي وعدسة تحليلية، على النحو المبين أدناه.

العنف الجنساني الطابع/العنف الجنساني والجرائم الجنسانية

يستخدم نهج الآلية العنف الجنساني كمصطلح وصفي وعدسة تحليلية، ويفهم الجرائم الجنسانية على أنها تشمل جميع الجرائم داخل ولايتها التي ترتكب ضد الأشخاص بسبب أدوارهم الجنسية و/أو أدوارهم الجنسانية المبنية اجتماعيا.

العنف الجنساني: العنف الجنساني هو عنف هيكلي موجه نحو شخص ما أو يؤثر عليه بشكل غير متناسب بسبب جنسانيته أو جنسه، بما في ذلك الانتهاك المتصور للمعايير الجنسانية في جماعته أو مجتمعه. وكما هو الحال في القطاعين الإنساني وقطاع حقوق الإنسان، يتطلب تشغيل التسلسل الهرمي التمييزي الجنساني، في سياق عمل الآلية، إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والفتيات. إن المكانة المحرومة التي تشغلها النساء والفتيات داخل التسلسل الهرمي الجنساني تعرضهن لخطر كبير من العنف الجنساني الهيكلي المنتشر. ويؤدي النزاع إلى تفاقم تواتر ووحشية أشكال العنف الجنساني التي تحدث على سلسلة متصلة من أشكال العنف المترابطة والمتكررة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي (قرار مجلس الأمن 2467). يؤثر العنف الجنساني على الضحايا طوال حياتهم، ويمكن أن يشمل حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وما يسمى بجرائم «الشرف»، القتل و الزواج القسري وغير ذلك من الممارسات الضارة (التوصية العامة 35 (2017) الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»). وتعترف الآلية أيضا بأن العنف الجنساني يتعرض له ضحايا/ناجيات/ناجون آخرون يعانون من أضرار محددة بسبب الإنشاءات الجنسانية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المتنوعة. ويمكن للبنى التمييزية الجنسانية أيضا أن تؤدي إلى أشكال من العنف ضد الضحايا/الناجين الذكور في حالات محددة - على سبيل المثال، من خلال استهدافهم بالعنف الجنسي كوسيلة للإخضاع والإذلال.

وتستخدم الآلية الدولية مفهوم العنف الجنساني كعدسة تحليلية في عملها المتعلق بالمساءلة لتعزيز الوصف الدقيق للإيذاء الجنساني وأسبابه وعواقبه على الضحايا/الناجيات/الناجين، على سبيل المثال، من خلال:

- تحديد ومعالجة فئات العنف الجنساني في الوضع السوري المعرضة لخطر الحجب من خلال تشغيل التسلسل الهرمي التمييزي الجنساني، بما في ذلك الحالات التي وقع فيها النساء والأطفال الذين تم استيعابهم في مجموعات الجناة ضحايا؛
- توضيح الدور الذي تؤديه العوامل الجنسانية الهيكلية، بما في ذلك التمييز المتفشي، في دفع العنف؛
- فهم ووصف الطبيعة الكاملة للأضرار التي يتعرض له الضحايا/الناجيات/الناجون من العنف الجنساني؛
- ضمان أن تنعكس جوانب الأذى الجنساني بدقة في الوصف الوقائعي للسلوك الإجرامي وتصنيفه قانونيا؛ و
- تحديد استراتيجيات شاملة لتمكين الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنساني من المشاركة في عملية المساءلة بطريقة فعالة، لا سيما مع مراعاة الحرمان المتفشي والهيكلي الناجم عن التسلسلات الهرمية الجنسانية.

الجرائم الجنسانية: في سياق عمل الآلية، تشير الجرائم الجنسانية إلى الجرائم الدولية المرتكبة ضد الأشخاص بسبب جنسهم و/أو أدوارهم الجنسانية المبنية اجتماعيا (انظر ورقة سياسة الجرائم الجنسية و الجرائم الجنسانية الصادرة عن المحكمة الجنائية). ووفقا لاختصاصاتها، تركز الآلية على الجرائم الجنسانية التي يمكن وصفها بأنها من بين «أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، ولا سيما جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، على النحو المحدد في مصادر القانون الدولي ذات الصلة». وعلى الرغم من أن التعاريف المحددة للقانون الجنائي الدولي تقع خارج نطاق الاستراتيجية الجنسانية، لأغراض تنفيذها، ترى الآلية أن الجرائم الجنسانية تشمل على سبيل المثال ما يلي:

- الجرائم التي تنطوي على ضرر متعلّق بنوع الجنس يفي بتعريف الفعل الجرمي للجرائم الدولية الأساسية (مثل «الأذى البدني أو العقلي الخطير» كعمل من أعمال الإبادة الجماعية)، سواء كانت تتضمن عنصرا جنسيا صريحا (مثل الاغتصاب أو الاسترقاق الجنسي) أم لا)؛
- الجرائم التي تتضمن عنصرا يستهدف صراحة الأفراد أو الجماعات على أساس جنساني (عادة ما يتم التعبير عنها على أنها نية أو نية جُرمية)، مثل الاضطهاد الجنساني أو التعذيب القائم على التمييز الجنساني.

وتعتمد الآلية في عملها التحليلي على مصادر القانون الدولي ذات الصلة لتعريف كل جريمة من هذه الجرائم الجنسانية.

العنف الجنسي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

استخدم العنف الجنسي كمصطلح وصفي لمختلف أشكال العنف ذي الطابع الجنسي، كما عرف بأنه جريمة بموجب القانون الجنائي الدولي. وبالمقارنة، يصف العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات العنف الجنسي المرتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالنزاع. وقد حدد الأمين العام للأمم المتحدة حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وأنماطها واتجاهاتها في التقارير السنوية المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقدم تقارير مستفيضة عنها، مدرجا الأطراف «المشتبه فيها بشكل موثوق في ارتكابها أو تحمّل مسؤوليتها عن أنماط الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن» (انظر على سبيل المثال S/2021/312، الفقرة 5).

وترى الآلية أن العنف الجنسي، في السياق المحدد لعملها، يشمل الأفعال ذات الطابع الجنسي ضد شخص أو أكثر و/أو التي تجعل شخصا أو أشخاصا يشاركون في، أو يشهدون أو يتوقّعون ارتكاب العنف الجنسي، بما في ذلك ضد شخص (أشخاص) آخر، بالقوة أو التهديد باستعمال القوة أو الإكراه (مثل ذلك الذي يسببه الخوف من العنف، الإكراه أو الاحتجاز أو القهر النفسي أو إساءة استخدام السلطة)، ضد هذا الشخص أو الأشخاص أو شخص آخر، أو عن طريق استغلال بيئة قسرية أو عجز هذا الشخص أو الأشخاص عن إعطاء موافقة حقيقية (انظر المحكمة الجنائية الدولية أركان الجرائم المتعلقة ب «العنف الجنسي»). وتتضمن الآلية في تحليلاتها العنف الجنسي الذي يمكن أن يشمل، بشكل فردي أو جماعي، انتهاكات أساسية لحقوق الإنسان يمكن أن تدعم تُهم الاضطهاد. يمكن لهذه الانتهاكات أيضا أن يُسترشد بها على مدى خطورة الجرائم وأثرها والسياق اللازم لتصنيفها على النحو المناسب بوصفها جرائم.

ويمكن مقاضاة العنف الجنسي بموجب فئات جرائم مختلفة من القانون الجنائي الدولي التي تشير صراحة إلى العنف الجنسي، اعتمادا على السياق، بما في ذلك الاغتصاب، أو الاسترقاق الجنسي أو الدعارة القسرية أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو «أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي» الذي يفي بأركان الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكما هو الحال مع جميع الجرائم التي تدخل في نطاق ولاية الآلية، يجب أن يفي العنف الجنسي بالعناصر السياقية المطلوبة للمقاضاة كجريمة دولية (على سبيل المثال، أن يكون له صلة كافية بنزاع مسلح في سوريا لمحاكمته كجريمة حرب؛ أن يُشكّل جزءاً من هجوم واسع النطاق أو منهجي ذي صلة يحاكم عليه باعتباره جريمة ضد الإنسانية؛ أو نُفذ بنية مطلوبة لتدمير المجموعة المستهدفة لمحاكمته باعتباره إبادة جماعية). يُسلط هذا النهج الضوء على أهمية وضع العنف الجنسي والجرائم المترابطة في حالة النزاع في سياقه الصحيح للتأكد من الطبيعة المحددة للعنف الجنسي والغرض منه وضمان تصنيفه القانوني بدقة.

2.3.7 الاغتصاب/العنف الجنسي بوصفه «سلاحا من أسلحة الحرب»

كثيرا ما يستخدم وصف الاغتصاب أو العنف الجنسي بأنه «سلاح حرب» للتعبير عن خطورة الجريمة ولتوضيح استخدامها الاستراتيجي في سياقات صراع معينة. ومع ذلك، في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية، يمكن أن يكون لهذه العبارة آثار سلبية غير مقصودة تسعى الآلية إلى تجنبها في عملها.

وعلى وجه الخصوص، يمكن النظر إلى مصطلح سلاح الحرب على أنه لا يشمل سوى العنف الجنسي الذي يستخدم بطريقة استراتيجية في الصراعات المسلحة، مثل عندما يؤمر به أو تُهيئ الظروف عمدا لتيسيره، في على عكس أعمال العنف الجنسي التي قد ترتكب بأعداد أقل و/أو يتم التسامح معها أو التغاضي عنها. وفيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية، قد يسهم في عقلية لا يعتبر فيها سوى العنف الجنسي الذي يناسب نموذج سلاح الحرب خطيرا بما فيه الكفاية بحيث يعطى الأولوية في عمليات المساءلة أو غيرها من جهود العدالة. وقد يزيد هذا الإطار من تفاقم المفاهيم الخاطئة السائدة - مثل أن العنف الجنسي يجب أن يكون واسع الانتشار و/أو منهجيا، وأن يفي بشرط عددي، أو أن يُأمر به من قِبل الرؤساء - لكي يُحاكم في إطار القانون الجنائي الدولي (انظر مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة). وتتجنب الآلية استخدام هذا المصطلح لوصف العنف الجنسي في حالات النزاع في عملها، لتعزيز الحاجة إلى إيلاء اهتمام جاد لجميع أشكال العنف الجنسي في عملية المساءلة استنادا إلى وقائعها وظروفها الخاصة.

2.4 المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الجنسانية للآلية

التحليل الجنساني الفعال سعيا إلى تحقيق المساواة الجنسانية معقد ومتعدد الأوجه ويتطلب مستوى عاليا من الخبرة والتواضع. نحن جميعا نتاج التنشئة الاجتماعية ، بما في ذلك تنشئتنا الجنسانية والهياكل الجنسانية المتأصلة التي نعيش فيها. وقد حُددت المبادئ العامة التالية لتوجيه الآلية في تحليلها الجنساني، بغية تجنب بعض المزالق الرئيسية المعروفة.

2.4.1 نهج مستنير بفهم العوامل الجنسانية الهيكلية في المجتمع السوري

تلتزم الآلية بتطوير فهم سليم للعوامل الجنسانية الهيكلية في المجتمع السوري كأساس لتحليلها الجنساني. في حين أن الخبرة في التعامل مع القضايا الجنسانية في حالات النزاع المسلح الأخرى توفر إرشادات مفيدة، إلا أنه لا يمكن زرعها بالكامل في الوضع السوري. وتختلف الهياكل الجنسانية والمفاهيم والتحيزات والأطر القانونية والمؤسسية وردود فعل المجتمع المحلي وما إلى ذلك بين الثقافات والمجتمعات المحلية وداخلها. هناك أيضا اختلافات في التجارب الجنسانية للسوريين داخل سوريا وأولئك الذين يعيشون الآن خارج البلاد. ويجب ألا تخلق العوامل الهيكلية حواجز لا يمكن التغلب عليها أمام تحقيق نتائج إيجابية في مجال العدالة للضحايا/الناجيات/الناجين.

ومن أولويات الآلية أن تفهم الطرق التي قد تختلف بها العوامل الجنسانية عبر مجموعات الضحايا/الناجيات/الناجين وللجناة المرتبطين بمختلف أطراف النزاع المسلح عندما يتعلق الأمر بالجرائم قيد النظر. قد تختلف العوامل الجنسانية عبر فئات الهوية المتعددة الجوانب المختلفة مثل الدين والعرق و النشاط الجنسي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والعمر والنزوح. وقد تؤثر هذه العوامل الجنسانية على ما يلي: كيف يمكن التحقيق في الجرائم؛ نطاق ومصادر التهديدات المحتملة التي قد يواجهها الشهود واحتياجاتهم من الدعم على المديين القصير والطويل؛ وغيرها من الحواجز التي تحول دون المشاركة في عمليات العدالة. قد تؤثر هذه العوامل أيضا على الجرائم والأضرار المحددة التي يمكن إثباتها وصلتها بالنزاع المسلح والهجوم الواسع النطاق أو المنهجي ضد المدنيين و/أو الغرض التمييزي المشترك، فضلا عن الأساليب الممكنة للمسؤولية الجنائية. تؤثر هذه العوامل على الطريقة التي تبني و تعرِض بها الآلية تحليلها للجرائم في سوريا.

وتسعى الآلية إلى تحديد دور العوامل التمييزية الجنسانية كجزء من تحليلها الوقائعي. وهذا يتطلب فهما شاملا للعوامل الجنسانية في السياق السوري قبل آذار/مارس 2011 و كيف أدت الأحداث منذ ذلك الحين إلى التفاقم أو التأثير على عمل العوامل الجنسانية في سوريا. بناء هذا الفهم مهمة معقدة، وتعطي الآلية الأولوية لتطوير أدوات وشراكات محددة لتسهيل العملية. وعلى وجه الخصوص، نجحت في تجريب التعاون مع الجهات الفاعلة والخبراء السوريين وغيرهم من المجتمع المدني، للمساعدة في تعميق فهمها السياقي للقضايا الجنسانية في المجتمع السوري ذات الصلة بولايتها. وستواصل الآلية هذا الجهد وتتعاون أيضا مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، التي تجري تحليلات جنسانية للوضع السوري.

2.4.2 نهج سياقي

تتبع الآلية نهجا سياقيا في تحليلها الجنساني. وعلى وجه الخصوص، تضع الآلية العنف الجنساني كجزء من أنماط أوسع من جرائم العنف و/أو التمييز في سوريا. وقد أكدت أعمال المساءلة السابقة مخاطر عزل الإيذاء الجنساني و فصله عن الأحداث الأخرى التي تحدث في نفس الوقت (مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ أفضل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). ومثل هذا النهج محبط للضحايا/الناجيات/الناجين لأنه يقسم تجاربهم بشكل مصطنع ويستبعد أنواعا أخرى من الأضرار التي يعانون منها. وعلى الرغم من تركيز قدر كبير من الاهتمام، لا سيما في العقد الماضي، على العنف الجنسي، فإن النتائج لا تزال ضعيفة في معظم عمليات المساءلة عن الجرائم الأساسية على الصعيدين الدولي والوطني. وتولي الآلية اهتماما كبيرا لضمان عدم التعتيم على هذه الفئة من الجرائم في عملها، مع ضمان النظر في الجرائم في سياقها.

وعلى سبيل المثال، إذا تم النظر إلى أعمال اغتصاب النساء والفتيات اليزيديات بمعزل عن غيرها، فسيكون هناك خطر التغاضي عن نظام الاسترقاق الأوسع نطاقا الذي تتلاءم فيه هذه الأفعال والصلات مع أشكال العنف الأخرى التي تشكل جزءا من هذا النظام. سيكون هناك أيضا خطر الفشل في رؤية كيف شَكّلت هذه الأعمال جزءا من حملة مدمرة أوسع نطاقا ضد المجموعة اليزيدية. إن النظر إلى تجارب النساء والفتيات في السياق يساعد أيضا على ضمان فهم العنف ضد فئات أخرى من الضحايا/الناجيات/الناجين، مثل الرجال والفتيان، والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة أو الهويات الجنسانية، فهما أكثر دقة. وبدون هذا النهج السياقي، قد تفشل المحكمة في فهم كيف يمكن لحادثة عنف جنسي واحدة أن تكون جزءا من نمط من الاسترقاق أو الاضطهاد أو الإبادة الجماعية.

إن التركيز بشكل ضيق للغاية على العنف الجنساني، وخاصة العنف الجنسي، قد يفرض علامة لا يريد الضحايا/الناجيات/الناجون حملها، مما يردعهم عن التقدم أو يدفعهم إلى الانسحاب من عمليات المساءلة. إن تعريف الضحايا/الناجيات/الناجين فقط فيما يتعلق بنوع معين من الإيذاء قد يحجب حقيقة أن تجاربهم - وأدلتهم - يمكن أن تدعم عناصر مختلفة من التحقيق الجنائي: على سبيل المثال كشاهد على جرائم أخرى، أو أحداث يمكن أن تدعم العناصر السياقية للجرائم الدولية (انظر مقاضاة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة).

ومن المرجح أن يؤدي التركيز الضيق إلى خلق مشاكل في إثبات عناصر النية في بعض الجرائم الدولية. فعلى سبيل المثال، قد تجد المحاكم صعوبة في قبول أن عملا من أعمال العنف الجنسي يُرتكب بنية تمييزية مطلوبة لجريمة مثل الاضطهاد إذا لم يُقدم على النحو الواجب في سياقه كجزء من حملة تمييزية شاملة. من المرجح أيضا أن يؤدي غياب السياق إلى مشاكل في ربط الجرائم الجنسانية بكبار المسؤولين أو الوسطاء الذين ليسوا جناة ماديين مباشرين. في هذه الحالات، قد تتوقف المسؤولية على القدرة على إظهار نمط من الجرائم يمكن أن يعزى إلى المسؤولين (مقاضاة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ أفضل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا). يجب وضع الجرائم الجنسانية في موقع سليم كجزء من النمط العام بطريقة تعكس واقع الأحداث المعنية.

2.4.3 فهم أن الجنسانية ليست مرادفا للعنف الجنسي

في الماضي، وفي سياق المساءلة، كثيرا ما كان مصطلحا «الجنسانية» و «الجرائم الجنسانية» مساويين لجرائم العنف الجنسي. في حين أن العنف الجنسي هو نوع محدد من أنواع الضّرر الجنساني الذي ينشأ أثناء النزاع المسلح، فإنه ليس النوع الوحيد. أُعرب عن القلق من أن التركيز الضيق بلا مبرر على العنف الجنسي في القانون الجنائي الدولي قد صرف الانتباه عن عدد لا يحصى من القضايا الملحة الأخرى التي تواجهها النساء والفتيات بصفة خاصة أثناء الصراع المسلح وبعده، والتي يسببها أو تفاقمت بسبب التمييز المتوطن والإفلات من العقاب. وكما هو موضح في مشاورة مع الآلية :

«ليس كل عنف جنساني هو عنف جنسي. وهذه نقطة هامة كثيرا ما تهمل. ولا يقتصر الأمر على العنف الجنسي الذي تعانيه النساء. الخلط بين الاثنين هو إهانة للنساء. ونحن نعمل من أجل تحقيق المساواة الجنسانية. لسوء الحظ، في الشرق الأوسط وسوريا، يتم قبول أي إساءة ضد المرأة، باستثناء العنف الجنسي. يتم قبول الضرب والسرقة والتعذيب وحتى القتل. ما هو غير مقبول هو العنف الجنسي. دائما ما أُسأل فقط عن العنف الجنسي».

أمينة خولاني، المُؤسِّسَة المشاركة لمنظمة عائلات من أجل الحرية

وتلتزم الآلية بفهم جنساني يشمل القضايا المتعددة الأوجه والمتنوعة المطروحة على المحك، وتضع العنف الجنسي بدقة كجزء من هذا الطيف الواسع من العنف، على النحو الذي يتجلى كذلك في اختيارها للمصطلحات (انظر أعلاه، الفرع 2.3.6).

2.4.4 التعامل مع العنف الجنسي كجريمة جنسانية

عندما تجري محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي في إطار القانون الجنائي الدولي، نادرا ما كانت جوانبها الجنسانية واضحة في الطرق التي تم بها التحقيق في القضايا وعرضها على المحكمة. و انصب التركيز على إثبات الأفعال الكامنة وراء العنف الجنسي، دون أن تُعرض بالضرورة العوامل الجنسانية التي تؤدّي إلى العنف، أو توضيح الأشكال الجنسانية التي يتخذها العنف، أو وصف الأثر الجنساني للعنف. اليوم، فإن الاعتراف بأن العنف الجنسي - بما في ذلك جريمة الاغتصاب حسب عناصرها المحددة - يمكن أن يؤثر على النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة أو الهويات الجنسانية، يؤدي إلى الميل إلى اعتباره جريمة محايدة جنسانيا، بمعنى أن الجنسانية لا صلة لها بارتكاب الجريمة.

وهذا أمر إشكالي لعدد من الأسباب. في حين أن الجريمة يمكن أن ترتكب على شخص بغض النظر عن جنسانيته، وبهذا المعنى تكون محايدة من حيث الجنسانية، فإن الجنسانية كثيرا ما تؤثر على الشكل الخاص الذي يتخذه العنف الجنسي، مع وجود أنماط مميزة من العنف الجنسي يلحق بالضحايا/الناجيات/الناجين من الذكور والإناث على التوالي. تؤثر الجنسانية أيضا على ردود فعل الأسر والمجتمعات المحلية تُجاه ضحايا/ناجيات/ناجين العنف الجنسي. على سبيل المثال، في النزاع السوري، أفادت بعض الناجيات المفرج عنهن من الاحتجاز بأنهن تعرضن للوصم بأنهن ضحايا/ناجيات من العنف الجنسي، بغض النظر عما إذا كن قد تعرضن بالفعل لمثل هذه الجرائم. كما هو موضح خلال مشاورة للآلية:

«السؤال الأول الذي يطرح عليهن هو ما إذا كُنّ قد تعرضن للعنف الجنسي. وتُنكر الناجيات ذلك أحيانا بسبب وصمة العار الاجتماعية. كل شيء مرتبط بشرف المرأة. وتحاول عدد من المنظمات السورية رفع مستوى الوعي بشأن هذا الوضع وهناك العديد من النساء اللواتي يتمتعن بالشجاعة الكافية للتحدث عن تجاربهن ... لكنهنّ معرضات للخطر حتى من زميلاتهن المعتقلات السابقات، اللواتي لا يريدن أن يعتقد الناس أنهن ربما يكنّ تعرضن للانتهاك، لأن شهادة واحدة تكفي لإدانة الأخريات».

ثريا حجازي، المديرة التنفيذية لمنظمة «حرّرني»

وقد أفادت لجنة التحقيق المعنية بسوريا بأن النساء من ضحايا/ناجيات العنف الجنسي يمكن أن يواجهن الطلاق من قبل أزواجهن والانفصال عن أطفالهن، أو النبذ عن أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، أو جرائم الشرف (CRP/37/A/HRC.3، الفقرات 93-95). ويمكن أن تتفاقم هذه العواقب الضارة عندما يؤدي الاغتصاب إلى الحمل (المرجع نفسه، الفقرات 97-100). وعلى النقيض من ذلك، فإن الرجال الذين احتجزوا لم يخضعوا بشكل روتيني لنفس الافتراضات أو الوصمة أو العواقب المرتبطة بها. بيد أن الناجين الذكور من العنف الجنسي يمكن أن يواجهوا أضراراً نفسية وجسدية أخرى، بما في ذلك الشعور بأنهم فقدوا رجولتهم ولا يمكنهم الوثوق بالآخرين (المرجع نفسه، الفقرتان 94 و96). وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الأمين العام للأمم المتحدة بأن العنف الجنسي، ولا سيما في أماكن الاحتجاز، «هو السبب الرئيسي» الذي ذكره أشخاص من مختلف الميول الجنسية والهويات الجنسانية للفرار من الجمهورية العربية السورية؛ «إنهم أيضا من بين اللاجئين الأكثر غرضةً للإصابة بالأذى في المنطقة، ولا سيما في البلدان المضيفة حيث تُجَرَّم العلاقات الجنسية المثلية» (S/2018/250، الفقرة 76).

ويساعد تطبيق تحليل جنساني على جرائم العنف الجنسي على تحديد ومعالجة الحواجز الجنسانية التي تحول دون تقديم أدلة على العنف الجنسي وإثبات الاختلافات الجنسانية في أنواع الأضرار التي لحِقت. كما أنه يكفل تحديد الدوافع الجنسانية التي قد تدعم جرائم العنف الجنسي، مما يجعل من الممكن تحديد وإثبات متطلبات وروابط محددة تتعلق بالعنف الجنسي وأنواع أخرى من الجرائم على نحو أكثر دقة، حسب الاقتضاء.

2.4.5 البيان الدقيق لدور الجنسانية كعامل هيكلي يقود العنف في النزاع السوري

في القانون الجنائي الدولي، كان التمييز الجنساني غائبا عبر التاريخ عن قائمة العوامل الهيكلية التي تم تحديدها على أنها تؤدي إلى العنف. ولدى الآلية فرصة التعلم من هذا القصور والبناء على التقدم الذي أحرزته المؤسسات الإجرامية الدولية السابقة، التي طبقت في السياق السوري.

ففئات الجرائم التي تدخل في نطاق ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على سبيل المثال، تركز على الدوافع الهيكلية للعنف مثل العرق والجنسية والأصل الإثني والدين. والمنظور الجنساني كان غائبا عن قائمة الدوافع الهيكلية المحتملة للعنف التي تبرز كعناصر لبعض الجرائم الأساسية. وفي حين أُحرز تقدم في مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي التي تم تجاهلها تاريخيا، كان ينظر عموما إلى السبب الكامن وراء هذا العنف على أنه نابع من عوامل أخرى غير العامل الجنساني. ومن الاستثناءات السوابق القضائية التقدمية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي اعترفت بالتمييز ضد المرأة كغرض محظور محتمل لإثبات جريمة التعذيب. بيد أن دور الجنسانية، بوصفه عاملا هيكليا يؤدّي إلى العنف وعند تقاطعه مع عوامل مثل الجنسية و/أو الأصل الإثني و/أو العرق و/أو الدين، لم يُبيَّن بدقة عموما في هذه الحالات، حتى وإن قُدّم أساس وقائعي له. ونتيجة لذلك، حجبت القضايا التي خضعت للتّقاضي عاملا هيكليا رئيسيا يدعم العنف، مما أدى بدوره إلى إضعاف الضغط من أجل التغيير الذي كان يمكن أن ينبثق عن عملية المساءلة. والتقدم المُحرَز في الأطر القانونية، مثل الاعتراف بالاضطهاد على أساس جنساني، يفتح الآن إمكانية معالجة الأضرار التي تلحق بناءً على الأسس التميزية الجنسانية.

وبشكل أعم، تسعى الآلية إلى أن يُشار بدقة غلى الدور الذي لعبه العامل الجنساني كمحرك لأي من الجرائم قيد النظر. وللقيام بذلك، وكما ذكر أعلاه، ستواصل الآلية تطوير فهم شامل للعوامل الهيكلية الجنسانية في الوضع السوري ودمج التحليلات ذات الصلة في وحدات الأدلة وملفات القضايا التي تطورها. وتسعى الآلية أيضا إلى الاستخدام الاستباقي لفئات الجرائم التي تيسر النظر في العامل الجنساني كعامل هيكلي يدعم الجرائم، كلما كان ذلك متوافقا مع الأدلة. وتشمل هذه الجرائم جرائم الاضطهاد الجنساني والتعذيب لغرض محظور هو التمييز الجنساني. وتقوم الآلية بإدماج منظور جنساني في تحديد انتهاكات الحقوق الأساسية المطلوبة كعنصر من عناصر جريمة الاضطهاد. وفي الحالات التي لا يعترف فيها القانون حاليا صراحة بالعامل الجنساني كعامل هيكلي يقود فئات الجريمة الأخرى، مثل الإبادة الجماعية، فإن الآلية ستضمن مع ذلك تقديم أي دور يلعبه العامل الجنساني بدقة كجزء من المصفوفة الوقائعية التي تقوم عليها الجرائم. ويمكن أيضا طرح هذه العوامل في إصدار الأحكام لإظهار تفاقم الجريمة.

2.4.6 إيجاد مساحة لأصوات جميع الضحايا/الناجيات/الناجين المتضررين من النزاع السوري ليتم سماعها ومراعاتها بشكل كامل

تهدف الآلية إلى إيجاد مساحة لأصوات جميع الضحايا/الناجيات/الناجين من الطيف الجنساني. ويولى اهتمام خاص للنساء والفتيات نظرا لتمثيلهن الناقص عبر التاريخ في عمليات المساءلة، على الرغم من حقيقة أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، يمثلون الغالبية العظمى من المتضررين سلباً من النزاع المسلح (UNSC قرارا مجلس الأمن 1325 و 2467). وفي سياق القانون الجنائي الدولي، كان هناك اتجاه ملحوظ يتمثل في أن التجارب والأصوات النسائية ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير - كما يتجلى، على سبيل المثال، في العدد المنخفض بشكل غير متناسب من الشهود الإناث أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وتنجم عواقب وخيمة عن هذا الإخفاق المنهجي في سماع أصوات النساء والفتيات وفي تسجيل تجاربهن في الصراع المسلح ومعالجتها. إن تجارب ووجهات نظر النساء والفتيات في صراع معين غائبة إلى حد كبير عن السجل التاريخي الذي أنشأته عمليات العدالة، مما يضعف فعالية المحكمة الجنائية الدولية في تحديد ومعالجة العوامل الجنسانية التي تلعب دورا في ارتكاب الجرائم وخطورة الأضرار التي لحِقت. ويقل احتمال أخذ هذه العوامل في الاعتبار في أي إجراءات لاحقة لجبر الضرر.

ولم يتم استكشاف أسباب ثغرة الشهود في المجال الجنساني في عمليات المساءلة السابقة بشكل كامل، ولكن هناك عددا من العوامل التي يمكن أن تلعب دورا، بما في ذلك:

- قد يكون الانتشار التاريخي للمحققين الذكور والندرة النسبية للمحققات الإناث قد أديا إلى فشل مماثل في البحث عن الشهود الإناث لأسباب عديدة مختلفة؛
- قد يكون من الصعب تحديد موقع الشهود الإناث والشهود من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية (أقل ظهوراً في الأدوار أو الأماكن العامة، أو أقل ارتياحاً في التحدث إلى محقق غير معروف) ، وحتى عندما يتم تحديد موقعهم، قد يكونون غير راغبين في المشاركة لمجموعة من الأسباب؛
- احتمال أن تؤثر التحيزات الجنسانية على التصورات المتعلقة بمن قد يندرج في الفئة الحاسمة من «الشاهد المُطّلع» - الشهود الذين عملوا داخل هياكل السلطة المرتبطة بالجرائم والذين هم قادرون على تقديم دليل إثبات حول طبيعة وأداء تلك النظم. ففي الهياكل العسكرية أو هياكل الشرطة، على سبيل المثال، يمكن افتراض أن الشاهد المُطّلِع سيكون دائما رجلا، نظراً إلى أن العاملين في هذه الهياكل عادة ما يكونون من الذكور. ومع ذلك، قد تعمل النساء في كثير من الأحيان داخل هذه الهياكل، وأحيانا في أدوار أقل تشغيلية، ولكن قد تكون لديها مع ذلك أدلة حاسمة لتقديمها بشأن القضايا الوقائعية الرئيسية التي تشكل جزءا من القضية؛

- فد يتعرّض اختيار الشهود الخبراء، مثل المؤرخين السياسيين والمحللين العسكريين أو الشهود الدوليين مثل الدبلوماسيين أو مقدمي الخدمات الإنسانية، على تحيزات جنسانية مماثلة تؤدي إلى غياب المرأة؛
- قد يعكس الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والمعلومات المُتاحة المصدر لتيسير جمع الأدلة في القانون الجنائي الدولي الإنساني ديناميةً مماثلة، اعتمادا على المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع ومن يمكنه الوصول بحرية إلى التكنولوجيا.

وفي عملها حتى الآن، حددت الآلية أيضا الثغرات الجنسانية في أعمال التوثيق التي تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بالجرائم في سوريا. ويتجلى ذلك بشكل خاص في انخفاض عدد إفادات الشهود من النساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المختلفة في المواد التي جمعتها الآلية من جهات فاعلة أخرى.

وتسعى الآلية إلى معالجة هذه الثغرة في الوثائق وضمان الاستماع إلى الأصوات الممثلة تمثيلا ناقصا أو الغائبة، وتمثيل آرائها وخبراتها تمثيلا عادلا في جمع الأدلة، وتمتعها بقدرة متساوية في عملية المساءلة. وفي هذا الصدد، تنظر الآلية الدولية المستقلة في احتياجات وتفضيلات الضحايا/الناجيات/الناجين، وتسعى إلى المشاركة المجدية، وتوفر التدريب والتوجيه القويين لموظفيها بشأن احترام حقوقهم، وفقا لنهج يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين VSCA، الخاص بالآلية .

وترى الآلية أن التمثيل الناقص لآراء وتجارب النساء والفتيات وأي مجموعة أخرى بسبب اعتبارات جنسانية يشكل ثغرة في الأدلة كلّفت بسدها من خلال تطبيق قدرتها الخاصة على التحقيق. وبالتالي، فإن فهم الآلية لما يشكل ثغرة في الأدلة يشمل أيضا الثغرات الجنسانية. وتسعى الآلية إلى ضمان أن تعكس الصورة الاستدلالية المجمعة من خلال عملها الاستقصائي والتحليلي بدقة تجارب النساء والرجال والفتيات والفتيان، وتولي اهتماما وثيقا للأضرار التي لحقت بالأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المختلفة. واستنادا إلى استراتيجيتها المتعلقة بالأطفال والشباب، تهدف الآلية كذلك إلى إبراز الأضرار وسد الثغرات في الأدلة المتعلقة بالأطفال والشباب. فقط من خلال معالجة هذه الثغرات يمكن للآلية المساهمة في سرد تمثيلي حقيقي للأحداث والجرائم الدولية التي يزعم ارتكابها في سوريا منذ مارس/آذار 2011.

وتلتزم الآلية بفهم الأسباب الجذرية للتمثيل الناقص للمرأة وغيرها من الأصوات في عملية التوثيق، وتقييم مدى الثغرات المحددة التي تنشأ عن الثّغرات في القدرات أو الخبرات، والحواجز الثقافية، و المخاوف الأمنية، والتحيزات الجنسانية الناشئة عن استخدام التكنولوجيا و/أو غيرها من العوامل. وتعكف الآلية على وضع أساليب استباقية لمعالجة هذه الحواجز في جميع جوانب عملها. وكما هو مبين أدناه، تقوم الآلية، من خلال تطوير نهج يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين خاص بها، برسم خرائط للحواجز المحتملة أمام المساءلة ووضع أدوات واستراتيجيات لمعالجة تأثيرها السلبي على الوصول إلى العدالة في السياق المحدد لعمل الآلية.

2.4.7 نهج استباقي لمعالجة القضايا الجنسانية والتغلب على الحواجز الجنسانية

أظهرت التجربة أن هناك حاجة إلى نهج استباقي لضمان إيلاء الاهتمام الكافي للقضايا الجنسانية. وبدون اتباع نهج استباقي، من المرجح أن يختفي التحليل الجنساني من إطار التحقيق والتحليل الذي يجري تطبيقه. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم أدوات التحليل الجنساني التي تواصل الآلية تطويرها وتنفيذها استخداما متسقا وفعالا (المشار إليها في جميع أجزاء هذه الاستراتيجية وخطة التنفيذ). وحتى بعد تحقيق قدر من النجاح، من المهم تجنب الرضا عن الذات أو عدم تحديد الأولويات أو الإهمال أو الفشل في تحديث الأدوات التي يقوم عليها إطار التحليل الجنساني. ويمكن أن يحدث الانحدار بسهولة، مما يجعل الاستعراض والتنقيح الدوريين لهذه الاستراتيجية الجنسانية أمرا أساسيا (انظر مزيدا من التفصيل أدناه، الفرع 2.6).

وينطوي النهج الاستباقي على تهيئة الظروف المناسبة لضحايا/ناجيات/ناجين من العنف الجنساني(GBV) وغيرهم من الشهود الذين لديهم أدلة على العنف الجنساني (GBV)، للظّهور والسعي إلى المساءلة. من الضروري فهم الحواجز التي تحول دون المساءلة الفعالة عن هذه الجرائم في السياق السوري وداخل مجموعات الضحايا/الناجيات/الناجين المختلفة داخل سوريا وخارجها. وكما سبقت الإشارة، بدأت الآلية عملية مسح للحواجز الجنسانية المحتملة أمام المساءلة، تغطي الدروس المستفادة من عمليات المساءلة السابقة والعوامل التي تم تحديدها بالفعل والتي هي خاصة بالسياق السوري و/أو مجتمعات الضحايا/الناجيات/الناجين المتضررة.

وتشمل هذه الحواجز عدم وجود مسارات إحالة كافية للضحايا/الناجيات/الناجين للحصول على الدعم الإنساني؛ وعدم كفاية الوقت اللازم لإقامة الثقة والعلاقة مع الضحايا/الناجيات/الناجين؛ و وصمة العار والعواقب الاجتماعية السلبية للضحايا/الناجيات/الناجين الذين يتم تحديدهم كضحايا للعنف الجنساني. ومن الأمثلة الأخرى على الحواجز التي حددها الضحايا/الناجيات/الناجون ما يلي: عدم القدرة على الوصول إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة بسبب القيود المفروضة على حركة المرأة و النّزوح ومسؤولياتها في مجال رعاية الأطفال؛ نُهُج التحقيق المتحيزة؛ حاجة الضحايا/الناجيات/الناجين إلى التركيز على البقاء على قيد الحياة والأمن؛ وخيبة الأمل من توقّعات العدالة. وكما هو موضح خلال مشاورات الآلية:

«إن العقلية الأبوية التي تهيمن على المجتمع السوري/مشهد التوثيق تشكل تحديا. ففي الفترة من ٢٠١١-٢٠١٢، أدت هذه العقلية دورا مهما في منع توثيق الجرائم. ولا سيما جرائم العنف الجنسي. ورفض بعض الموثقين توثيق هذه الجرائم لأسباب تتعلق بالسمعة. وتثير الجرائم الجنسية رد فعل كبيراً. وحتى فيما يخص النساء اللواتي يرغبن في الدخول في عملية/محاكمة دولية والاعتراف بالتمييز الذي واجهنه فإنهن لا يرغبن في قول ذلك علنا. ... إنهن يخشين انتقام النظام السوري من عائلاتهن التي لا تزال في سوريا».

جمانة سيف، المؤسس المشارك للوبي النسوي السوري

ومن خلال العمل بالتعاون مع المجتمع المدني السوري والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، تحدد الآلية نُهُجا لمعالجة هذه الحواجز، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعوامل خاصة بالمجتمعات المتضررة. على سبيل المثال، فإن الآلية تعمل على:

- توسيع نطاق عملِها مع جمعيات الضحايا/الناجيات/الناجين للوصول إلى أولئك الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول؛
- وضع استراتيجيات تحقيق مصممة خصيصا للتغلب على الفجوات الجنسانية في الأدلة؛
- النظر في استخدام أدلة الخبراء لإظهار الأصوات المفقودة حيث قد يكون من المستحيل الحصول على أدلة من الشهود مباشرة (بسبب الأمن أو الجنسانية أو العمر أو اعتبارات أخرى).

ومع ذلك، تعترف الآلية بأن بعض الأدلة على العنف الجنساني قد تكون واضحة وأن جمعها قد ينطوي على عدد قليل من التحديات التشغيلية، طالما تم منحها الأولوية المناسبة. وستسعى الآلية إلى معالجة الحواجز بفعالية، مع عدم الإفراط في تعميم الحقائق العملياتية المتعلقة بهذه الفئة من الجرائم.

الاستراتيجيات الممكنة لمعالجة الثغرات الجنسانية

كما أقر المعهد العالمي للسياسات العامة في بحثه عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية، «إن تحديد الآثار التي تحدثها أشكال العنف العشوائية مثل الهجمات الكيميائية على النساء يكشف عن تحيز جنساني هيكلي منتشر في الإبلاغ وجمع البيانات الأولية حول مثل هذه الانتهاكات في سوريا. وتتحمل النساء العبء الأكبر من العنف، ومع ذلك فإنهن ما زلن ممثلات تمثيلا ناقصا في رواياته. ... وبما أن النساء في سوريا المحافظة غالبا ما يخجلن من مناقشة التجارب التي تستضعفهن مع الرجال، فإن الكثير من المواد التي واجهناها تفتقر إلى الأصوات النسائية».

«بالتحدث مباشرة إلى الناجيات (من خلال مُحاوِرة أنثى ناطقة باللغة العربية، وهي أيضا واحدة من مؤلفي هذا البحث)، التقطنا أجزاءً من السرد الذي لم يكن معروفا أو تم تجاهله من قبل. لإجراء مثل هذه المقابلات المباشرة، كنا بحاجة في كثير من الأحيان إلى كسب ثقة عائلات النساء ومجتمعاتهن، مما يعني التعامل مع أفراد الأسرة الذكور أولا قبل بدء محادثات خاصة مع زوجاتهم أو أخواتهم. ويظهر بحثنا بوضوح حاجة المنظمات والمحاكم المحلية والدولية إلى البحث بنشاط عن وجهات نظر نسائية من أجل تطوير صورة كاملة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا». (المعهد العالمي للسياسات العامة، 2021)

2.4.8 نهج متكامل

تشمل استراتيجية الآلية إدماج الخبرة الجنسانية والكفاءة الجنسانية في جميع مجالات بيئة المكتب، ولا سيما في جميع الأفرقة العاملة في المسائل المتصلة بالمساءلة، بما في ذلك: قسم التحصيلات والتحليلات؛ قسم الدعم والمشاركة؛ قسم إدارة نظم المعلومات؛ قسم الدعم التشغيلي؛ ومكتب الأمين العام المساعد. ويستند اختيار القيام بذلك إلى المزالق الواضحة للعمليات السابقة التي اعتمدت حصرا أو بشكل كبير على مراكز تنسيق جنسانية قائمة بذاتها (مؤقتة أو خارجة عن الميزانية في كثير من الأحيان) أو إنشاء أفرقة محددة للتركيز على جرائم العنف الجنسي، التي عادة ما تكون معزولة هيكليا في المخططات التنظيمية. وغالبا ما تفتقر مراكز التنسيق أو الأفرقة هذه إلى السلطة اللازمة لضمان اقتراح السياسات وسنّها وتنفيذها.

وتلتزم الآلية بضمان أن يكون جميع موظفيها ذوي كفاءة في مراعاة المنظور الجنساني، مما يعني أن لديهم مستوى أساسيا من الوعي بالجنسانية والقدرة والرغبة في إدماج منظور جنساني في عملهم اليومي، سعيا إلى تحقيق هدف المساواة الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الآلية بضمان إدماج الخبرة الجنسانية في جميع هيكلها الوظيفي وعمليات عملها وتعزيزها باستمرار من خلال التدريب وتنمية المهارات. ويمكن للخبرة الجنسانية أن تشمل، ولكنها ليست مرادفة لها، وجود خبرة في إجراء مقابلات مع ضحايا/ناجيات/ناجين العنف الجنسي. وعلى غرار مجالات الخبرة المتخصصة الأخرى، يتطلب تطوير الخبرات الجنسانية والمهارات التحليلية التفاني والممارسة والخبرة الواسعة والاستعداد للتعلم من تجارب وخبرات الآخرين. وتلتزم الآلية بكفالة تعيين موظفين ذوي كفاءة جنسانية، فضلا عن موظفين ذوي خبرة راسخة في الشؤون الجنسانية ثم يتم إدماجهم في جميع أنحاء هيكل فريقها (انظر أدناه، الفرعين 3.2.1 و 3.2.2).

وقد تم توضيح هدف إدماج الجنسانية في جميع أنحاء الهيكل المؤسسي منذ بداية عمل الآلية والسعى باستمرار إلى تحقيقه من خلال مجموعة من التدابير المختلفة. وعلى النحو المفصل أدناه، تشمل هذه التدابير اختبار الكفاءة الجنسانية في جميع عمليات التوظيف في الآلية، والتقيد بسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالتكافؤ الجنساني، وإدماج احترام المساواة الجنسانية كجزء من القيم الأساسية للآلية وعمليات تقييم أداء الموظفين، وتيسير التدريب والتطوير المهني الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية على أساس مستمر (انظر كذلك أدناه، القسم 3.2.7). وتسعى الآلية جاهدة إلى تهيئة بيئة عمل يكون فيها مستوى عال من الفهم والراحة إزاء التحليل الجنساني ومناقشة القضايا الجنسانية.

وقد أنشأت الآلية شبكة من مراكز التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية داخل جميع أقسام الآلية، ولديها فريق عامل يتألف من مراكز التنسيق هذه يدعمه خبير مواضيعي معني بالمسائل الجنسانية، تحت إشراف نائب(ة) الرئيس(ة)، للإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجيتها الجنسانية. وتلتزم الآلية بتعزيز هذه الاستراتيجيات الاستباقية وتوسيع نطاقها في المرحلة التالية من عملها.

2.4.9 إعطاء الأولوية للمساواة الجنسانية في البيئة المؤسسية للآلية

هناك صلة مباشرة بين الحفاظ على بيئة مؤسسية داخلية تقدر المساواة الجنسانية وتسعى إلى تحقيقها، وقدرة الآلية على التصدي بفعالية للعنف الجنساني وغيره من القضايا الجنسانية في عملها المتعلق بالمساءلة. ولا يمكن للآلية أن تنجح في معالجة القضايا الجنسانية بفعالية إذا لم تنشئ أولا بيئة مكتبية خالية من المضايقة (الجنسية) والتمييز وإساءة استعمال السلطة وحيث يكون احترام المساواة الجنسانية قيمة أساسية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أعطت الآلية لدورات الأمم المتحدة التدريبية الإلزامية للموظفين بشأن منع التحرش والاعتداء الجنسيين ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وعينت جهة تنسيق لتلقي ومعالجة التقارير المتعلقة بالسلوك المحظور المحتمل على النحو المتوخى في نشرتي الأمين العام للأمم المتحدة المعمول بهما (8/2019/ST/SGB و13/2003/ST/SGB). واعتمدت الآلية كذلك بيان التزام يرتبط بسياسات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ويوضح المساواة الجنسانية كقيمة أساسية في السياق المحدد لعمل الآلية وبيئتها المؤسسية، التي يطلب من جميع الموظفين التوقيع عليها. يتم دمج قِيَم بيان التزام الآلية في عملية تقييم الأداء. وهناك عدد من العمليات القائمة للمساعدة في تنفيذ بيان الالتزام، ويتواصل العمل على زيادة تعزيز تطبيقه في المستقبل (انظر أدناه، الفرعين 3.2.3 و3.2.4).

2.4.10 العمل على التفكيك التدريجي للقوالب النمطية الضارة

تسعى الآلية في عملها إلى تفكيك القوالب النمطية الجنسانية الضارة وعدم تعزيزها عن غير قصد. ويعكس القانون الجنائي الدولي العديد من هذه القوالب النمطية الإشكالية، التي يمكن أن يكون لها تأثير ضار على نتائج العدالة. على سبيل المثال، تاريخيا، تم ربط «شرف وكرامة» النساء والفتيات بمفاهيم النقاء الجنسي. ومن ثم فإن المرأة أو الفتاة التي تتعرض للاغتصاب تعتبر «مُهانة» ومجردة من «كرامتها». وقد أوجد ذلك عقبات ملموسة في سياق المساءلة. فعلى سبيل المثال، حدد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المفاهيم الخاطئة التي تجعل الاغتصاب جريمة ضد شرف النساء والفتيات، وليس جريمة عنيفة، كعائقٍ رئيسيٍ أمام تحسين نتائج العدالة.

وبالإضافة إلى كون القوالب النمطية إشكالية بالنسبة للنساء والفتيات، فقد زادت من صعوبة إبراز ومعالجة قضايا مثل العنف الجنسي بين الذكور. وتربط أحكام القانون الإنساني الدولي على وجه التحديد جريمة الاغتصاب بالنساء، مما يعزز المفاهيم التاريخية الخاطئة بأن الاغتصاب جريمة ترتكب ضد الإناث وأن الرجال والفتيان لا يتعرّضون لها. كما أدت القوالب النمطية السلبية إلى إحجام الرجال والفتيان عن أن يتمّ تحديد هويتهم بوصفهم ضحايا/ناجين من العنف الجنسي، بسبب العواقب المتصورة المتصلة بفقد الفحولة ورهاب المثلية الجنسية وما يرتبط بهما من وصمة عار. ولا تزال التحليلات الجنسانية للسوابق القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي الذكوري المتصلة بالنِّزاعات ضئيلة. وعلاوة على ذلك، فإن القوالب النمطية الجنسانية تتجاهل أو تصمُت عن العنف الجنسي المرتكب ضد أشخاص من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية والأطفال.

هذه ليست مشاكل سهلة على موظفي الآلية للتعامل معها. تُخلِّد ثقافات عديدة القوالب النمطية الجنسانية الضارة بأن العنف الجنسي يدمر شرف وكرامة النساء والفتيات و يُفقِد الضحايا/الناجين الذكور فُحولتهم. كما يمكن أن تؤثر الإنشاءات الاجتماعية الجنسانية سلبا على الضحايا/الناجيات/الناجين الآخرين من العنف الجنساني. وتتناول الآلية بناء قضيتها بطريقة تعترف بالمدى الكامل للأضرار التي لحقت، دون تأييد القوالب النمطية الضارة.

وتُركز العديد من القوالب النمطية الجنسانية على الضعف المتأصل المتصور للمرأة وغرضتها للإصابة بالأذى. وفي مشاوراتها مع النساء السوريات، استمعت الآلية إلى الإعراب عن القلق المتكرر من أن النساء لا يُستشرن إلا كأشخاص ضعفاء يحتاجون إلى الحماية، وليس كخبيرات في الوضع السوري وحياتهن الخاصة. وهناك اتجاهات مستمرة لإدراج النساء والأطفال في فئة واحدة من التحليل وتصنيف جميع الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي على أنهم ضعفاء بطبيعتهم. وتتجنب الآلية في عملها التصنيفات الشاملة للنساء و/أو الضحايا/الناجيات على أنهن ضعيفات بطبيعتهن أو مُعرّضات للإصابة بالأذى أو يفتقرن إلى القُدرة. ولن تفترض الآلية أن النساء و/أو ضحايا العنف الجنسي/الناجيات منه

سيحتجن دائما إلى أقصى مستوى من تدابير الحماية، أو أن يواجِهن نفس المخاطر أو لديهن نفس الاحتياجات الأمنية مثل الأطفال. وتمشيا مع نَهج يركز على الضحايا/الناجيات/النّاجين، ستنظر الآلية في كل حالة على حدة، بما يكفل تكييف نهجها وفقا لاحتياجات وتفضيلات الضحية/الناجية/الناجي المعنية. وعموما، ستسعى الآلية إلى الاحترام الكامل لحقوق الضحايا/الناجيات/الناجين في سياق تفاعلاتها معهم (انظر أيضا أدناه، الفرع 3.3.2).

2.4.11 نهج دقيق لوصمة العار

لن تضع الآلية افتراضات حول وجود وطبيعة وصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي أو أي عنف جنساني آخر، ولكنها سوف تسعى إلى فهم ما إذا كانت هذه الوصمة تعمل في حالة معينة في السياق السوري وكيف تعمل. وهذا أمر مهم لضمان عدم انبثاق المفاهيم الخاطئة حول وصمة العار كعائق غير ضروري أمام تقديم الأدلة. وفي ظروف معينة، يمكن للرغبة المجتمعية في تسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة ضد المجتمع المحلي أن تضاعف الضغوط التي تتعرض لها الناجيات غير المستعدات للتحدث عن العنف الجنسي. ومن المهم أيضا ضمان ألا يؤدي التركيز على وصمة العار إلى حجب الحواجز الأخرى التي تحول دون تقديم أدلة على الأضرار الجنسانية، مثل الافتقار إلى خدمات الدعم النفسية والاجتماعية وغيرها من خدمات الدعم الكافية. كما هو موضح خلال مشاورة الآلية:

> «إن رفاهية الناجية/ الناجي هي هدف في حد ذاته. إن تثقيف الناجيات/الناجين مهم جدا، وإدارة التوقعات مهمة جدا. وقد لا يكون البعض مستعدا للانخراط في السعي لتحقيق العدالة، ويجب أن يكونوا أحرارا في اتخاذ هذا القرار - وينبغي ألا يكون أفراد الأسرة أو الذكور في المجتمع هم الذين يتخذون هذا القرار. يجب على الناجية/الناجي الفرد أن تقرر/يقرر.
>
> وتنكر بعض الناجيات/ الناجين أن العنف الجنسي قد وقع بسبب وصمة العار. ومن المهم أن نطمئنهم إلى أن الدعم متاح، ويجب أن يكون الدعم متاحا إذا كنا نأمل أن يتقدموا كشهود في المحاكمات. يجب أن تكون الخدمات مثل إسداء المشورة بخصوص الصّدمات والدعم المرتبط بالعنف الجنساني متوفّرة مسبقا. لقد رأينا أن العلاج يمكن أن يحدث فرقا في استعداد الناجية/الناجي وقدرتها/قدرته على التماس العدالة. ومن ناحية أخرى، لدينا خبرة مع بعض النساء اللواتي لم يَعُدن يرغبن في السعي لتحقيق العدالة بسبب الطريقة التي عوملن بها، حتى لو كانت لديهن قضية».

باري إبراهيم، المديرة التنفيذية لمؤسسة اليزيديين الأحرار

وتؤكّد التجارب أن الضحايا/الناجيات/الناجين على استعداد للظهور - سواء كشهود محميين أو علنا - للمشاركة في عمليات العدالة عندما يشعرون بالدعم الكافي. وقد ساهمت شجاعتهم وتصميمهم على التغلب على الضغوط الناجمة عن وصمة العار بالفعل في إدانات تاريخية بجرائم دولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية ضد اليزيديين، والتعذيب والقتل والعنف الجنسي في احتجاز الحكومة السورية.

2.5 القضايا الجنسانية في إطار الولاية المحددة للآلية

يتيح دور الآلية بوصفها مُيسّرا للعدالة فرصا جديدة للتفكير في إدماج التحليل الجنساني في ممارسة القانون الجنائي الدولي.

وحتى الآن، تَركّزَ إدماج التحليل الجنساني إلى حد كبير في المحاكم والهيئات القضائية التي تعالج الجرائم الدولية الأساسية على التحقيق في الجرائم الجنسانية وتقديم الأدلة عليها، ولا سيما العنف الجنسي. وقد أولي اهتمام محدود للكيفية التي تتغذّى بها الجنسانية من خلال مجموعة من العمليات الأخرى المتصلة بالمحاكم مثل: اختيار فئات الجريمة وأنماط المسؤولية في أدوات الاتهام؛ وضع الجرائم الجنسانية في سياقها؛ تصوير العوامل الهيكلية الجنسانية كجزء من عرض الأدلة؛ الاعتبارات الجنسانية في اختيار الشهود؛ وضمان أن تنعكس العوامل الجنسانية على النحو المناسب عند وضع أساس وقائعي لتقديم الأحكام أو مطالبات التعويض المتعلقة بالأضرار اللاحقة بالمعنيين. وقد بدأ الوعي بطائفة أوسع من القضايا الجنسانية في الظهور نتيجة لبعض الأعمال الموروثة التي قامت بها المحاكم المخصّصة، والتي وفرت فهما أكبر للمواقع المتنوعة للتحليل الجنساني في القانون الجنائي الدولي.

ويمكن للآلية أن تسهم بطريقة مجدية في هذا التطور، وقد تقود الطريق في اغتنام الفرص الجديدة للتحليل الجنساني التي تنبثق عن ولايتها المحددة. وتشمل هذه:

- **الطبيعة الجنسانية ل «الثغرات في الأدلة»:** تأخذ الآلية المعلومات والأدلة التي جمعتها بالفعل جهات فاعلة أخرى وتستخدم ولايتها التحقيقية لسد الثغرات في الأدلة. واعتراف الآلية بأن الثغرات في الأدلة يمكن أن تنشأ ليس فقط عن نقص المعلومات التي تعتبر تقليديا ضرورية في قضايا القانون الجنائي، مثل الأدلة المتعلقة بهياكل السلطة، وعلاقات القيادة، وما إلى ذلك، ولكن أيضا عن التمثيل الناقص لوجهات النّظر ذات الصّلة، مثل وجهات نظر النساء والفتيات، والأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المتنوعة و/أو ضحايا/ناجين من العنف الجنسي من الذكور، هي سابقة هامة.

- **الطبيعة الجنسانية لأنماط المسؤولية الجنائية:** إن التركيز في ولاية الآلية على الأدلة والتحليلات التي تربط الجرائم بفُرادى الجُناة يخلق فرصة هامة للآلية للنهوض بإدماج التحليل الجنساني في اختيار وتطبيق أساليب المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية الأساسية. وحتى الآن، ركز معظم التحليل الجنساني في القانون الجنائي الدولي على اختيار فئات الجريمة، ولا سيما في قضايا العنف الجنسي. ومع ذلك، هناك أيضا خطر التحيز الجنساني الذي يؤثر سلبا على التحليل عندما يتعلق الأمر بأنماط المسؤولية الجنائية. وهناك حاجة إلى توخي الحذر لتجنب النُّهُج الضيقة التي لا مبرر لها إزاء أنماط المسؤولية عن الأضرار الجنسانية، مع اقتصار النظر في كثير من الأحيان على الجُرم البدني، والمساعدة والتحريض على أساس الوجود المادي، أو المسؤولية العليا، مع استبعاد الأساليب الأخرى التي يحتمل أن تكون ذات صلة مثل الأمر والتخطيط والأعمال الإجرامية المشتركة/المشاركة في ارتكابها . وبالمثل، هناك خطر التحيز الجنساني الذي يدفع إلى التطبيق الضمني لعتبات إثباتية أعلى لإثبات عناصر أساليب المسؤولية الملائمة، مثل عتبات المخاطر المتعلقة بإمكانية التنبؤ بالجرائم الجنسانية (مقاضاة ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة).

- **العمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لتحديد وتصحيح التحيزات الجنسانية التي قد يكون لها تأثير على عملها:** هناك جانب جديد آخر من ولاية الآلية يتمثل في التركيز على عملها مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في مجال المساءلة، ولا سيما المجتمع المدني السوري والدولي المتنوع والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتوفر هذه المشاركة فرصة قيمة، لا سيما مع مرور الوقت، لتقديم تعليقات بشأن الاتجاهات الجنسانية التي تكون مرئية للآلية في عمل هؤلاء المحاورين، أو معالجتها بطريقة أخرى. وقد تنشأ هذه الاتجاهات من تحليل الآلية للمعلومات والأدلة التي تم جمعها من هذه الجهات الفاعلة. و قد تصبح واضحة أيضا في أنواع أخرى من المشاركة. على سبيل المثال، في البداية، كانت النساء مُمَثّلات تمثيلا ناقصا في المناقشات بين الآلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري. وقد أُحرز تقدم ملموس نحو معالجة هذا الاختلال، وإن كانت هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة. تُنفذ الآلية تدابير استباقية لزيادة مشاركة وإبراز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي تقودها المرأة والتي تركز على الجنسانية والتي تمثل وجهات نظر متنوعة عبر عملها المتعدد الأوجه.

- **إدماج التحليل الجنساني في نظم الآلية الخاصة بتجهيز الأدلة وتخزينها واسترجاعها:** وفقا للتركيز في ولايتها على استخدام أحدث البرامجيات لتيسير عملها (مثل 755/71/A، الفقرة 15)، استثمرت الآلية استثمارا كبيرا في شراء وتشغيل برامجيات متطورة يمكنها التعامل مع الكمية الكبيرة والمتنوعة من الأدلة التي تجمعها. وتتيح هذه القدرات التقنية فرصا جديدة لإدماج التحليل الجنساني في بناء نُظم تجهيز الأدلة وتخزينها واسترجاعها، مما يعزز قدرة الآلية على إدماج التحليل الجنساني في عملها بفعالية.

- **معالجة التحيزات الجنسانية الناشئة عن الأدلة المستمدة من التكنولوجيا:** مع تشكل الأدلة المشتقة من التكنولوجيا محورا مركزيا في عمل الآلية ، من الأهمية بمكان فهم التحيزات الجنسانية المضمنة في التكنولوجيا وكذلك التحيزات الجنسانية في استخدام التكنولوجيا من قبل السكان المتضررين داخل سوريا وخارجها. و هذه تشمل القضايا حول من يمكنه الوصول إلى التكنولوجيا؛ كيف يتم التحكم في هذا الوصول؛ والاختلافات في طريقة استخدام التكنولوجيا. وقد أجرت الآلية مسحا أوليا للقضايا الجنسانية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في سوريا، وستواصل تطوير معرفتها بهذه القضايا. وتنسق الآلية أيضا إجراءاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى لاستكشاف طرق مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا لتيسير المساءلة عن الجرائم الجنسانية.

- **الفرص التي يتيحها التحقيق الهيكلي للآلية:** التحقيق الهيكلي هو المفتاح لبناء فهم الآلية للعوامل الجنسانية الهيكلية في المجتمع السوري وداخل المجتمعات المتضررة أثناء وبعد ارتكاب الجرائم. وفي إطار التحقيق الهيكلي، يمكن القيام بذلك بطريقة أكثر شمولية وفعالية مما كان عليه الحال تاريخيا مع المحاكم والهيئات القضائية، التي كان لديها عدد من القضايا التي تطورت بطريقة ذات أهداف و لغرض محدّد. ومن خلال تطوير التحقيق الهيكلي، تعزز الآلية فهم العوامل الهيكلية الجنسانية في سوريا التي كان لها تأثير على ارتكاب الجرائم الأساسية والتي ينبغي أن تنعكس في وحدات الأدلة الفردية وملفات القضايا، حسب الاقتضاء. يوفر هذا التحليل الهيكلي الشامل أيضا أساسا فعالا للأفرقة لمواصلة تطوير نهج جنساني مصمم خصيصا في مشاريع تحليلية محددة للآلية (بمساعدة القائمة المرجعية الداخلية لوضع تحليل جنساني). ومن شأن هذا النهج أن يساعد على ضمان أن يكون تأثير العوامل الجنسانية الهيكلية التي تدفع إلى ارتكاب الجرائم جزءا من سرد النزاع السوري.

- **الفرص التي يتيحها النهج المعياري للآلية لإعداد ملفات القضايا:** توفر وحدات الأدلة في الآلية فرصة كبيرة لتعميق تحليله الجنساني. ويسلم النهج المعياري بأن الآلية يمكن أن تقدم مساعدة مجدية للجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة، ليس فقط من خلال وضع ملفات كاملة للقضايا، بل أيضا من خلال وحدات الأدلّة الفردية التي تعالج جوانب الجرائم الدولية التي تنطوي على تحديات أو تعقيدات خاصة، مثل وجود نزاع مسلح (فيما يتعلق بجرائم الحرب)، أو وجود هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين، أو وجود سياسة لارتكاب جرائم (فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية)، أو وجود خطة إجرامية مشتركة (للمسؤولية عن المشاركة في ارتكاب الجريمة أو المشروع الإجرامي المشترك). ويمكن للآلية أن تنظر بالتفصيل في الكيفية التي يمكن أن تنشأ بها القضايا الجنسانية في سياق كل وحدة من وحدات الأدلّة هذه وأن تكفل تكييف نهجها وفقا لذلك.
- **إدماج التحليل الجنساني في دعم الآلية للسلطات القضائية المختصة:** يوفر التركيز القوي في ولاية الآلية على العمل مع الوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العدالة فرصة جديدة للنظر في كيفية مراعاة المنظور الجنساني في المشاركة بين الجهات الفاعلة في مجال المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. ويركز جزء كبير من عمل الآلية على المدى القصير على تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية المختصة التي تحقق في الجرائم التي تقع ضمن ولايتها وتقاضيها. وتتخذ هذه المساعدة أشكالا مختلفة، بما في ذلك توفير المعلومات والأدلة، ومنتجات العمل التحليلي، وتحليل الخبراء، وإشراك النظراء. ولدى الآلية فرصة لاستخدام عملها مع الجهات الفاعلة الوطنية لتعزيز القدرة على معالجة القضايا الجنسانية بفعالية في الصراع السوري.

2.6 الاستعراض والتعديل الدوريان للاستراتيجية الجنسانية

تلتزم الآلية باستعراض استراتيجيتها الجنسانية كل سنتين وتنقيحها وتعزيزها حسب الاقتضاء في ضوء خبرتها المتطورة.

وتلتزم الآلية كذلك بإدماج خبراء خارجيين مستقلين في استعراض استراتيجيتها الجنسانية، بمن فيهم الخبراء الموجودون داخل وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وقد استفادت النسخة الحالية من الاستراتيجية من المشاورات المُعمّقة مع خبراء من المجتمع المدني السوري والدولي، والأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية.

3. خطة تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية (نيسان/أبريل 2021 - آذار/مارس 2023): نُهج عملية لإدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية

3.1 منهجية تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية والمسؤولية عن تنفيذها

كما هو مبين في الاستراتيجية الجنسانية، حددت الآلية خمس خطوات رئيسية كمنهجية لإدماج التحليل الجنساني في جميع الجوانب الأساسية لعملها، على أن يشرف عليها رؤساء الأقسام كل في مجال مسؤوليته. وتعمل هذه المجالات - بالإضافة إلى التوعية بالآلية (انظر أدناه، القسم 3.7) - كأساس لخطة تنفيذ الآلية للفترة 2021-2023، التي سيتم تحديثها كل سنتين:

- تهيئة بيئة مؤسسية ومنهجيات وأدوات تتّسِم بالكفاءة الجنسانية؛
- جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتّسِم بالكفاءة الجنسانية ؛
- تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نُهُج تتّسِم بالكفاءة الجنسانية ؛
- إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية لدعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا؛
- دمج التحليل الجنساني في مشاركة الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى.

وتنطبق الاستراتيجية الجنسانية على جميع موظفي الآلية الذين يجب عليهم تنفيذها. كذلك رؤساء كل قسم من أقسام الآلية مسؤولون في المقام الأول عن تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية في مجالات عملهم ذات الصلة. وفي حين أن خطة التنفيذ الحالية تقدم توجيهات عامة، سيقوم رؤساء الأقسام بتطوير وتحديث خطط عمل خاصة بكل قسم لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية على أساس سنوي.

3.2 بناء بيئة ومنهجيات وأدوات مؤسسية تتسم بالكفاءة الجنسانية

لمعالجة القضايا الجنسانية بفعالية كجزء من ولاية الآلية، من الضروري أولا إنشاء وصون بيئة مؤسسية خالية من المضايقة (الجنسية) والتمييز وإساءة استعمال السلطة، ويكون فيها احترام الجنسانية قيمة أساسية. ورؤساء كل قسم من أقسام الآلية مسؤولون في المقام الأول عن وضع وتنفيذ منهجيات وأدوات مفصلة خاصة بكل قسم من الأقسام لبناء بيئة مؤسسية تتسم بالكفاءة الجنسانية.

3.2.1 اختبار الكفاءة الجنسانية كجزء من جميع عمليات التوظيف في الآلية

لدى الآلية سياسة إلزامية لضمان طرح سؤال واحد على الأقل في كل عملية توظيف، بغض النظر عن طبيعة الوظيفة، لاختبار الكفاءة الجنسانية. يتطلب إثبات الكفاءة الجنسانية بشكل فعال النظر في قدرة المرشح على دمج منظور جنساني وضمان المشاركة المتساوية للنساء والرجال في جميع مجالات العمل. واسترشادا بإطار قيم وكفاءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي تم تكييفه مع سياق الآلية، قد يُظهر المرشحون الناجحون الكفاءة الجنسانية بطرق ملموسة يمكن تطبيقها في مختلف المجالات المهنية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرشحين أن يثبتوا فهمهم للحرمان والتمييز وعدم المساواة الجنسانية في مجموعة من السياقات؛ وتقديم أمثلة على كيفية تغلبهم على التحيزات أو الافتراضات بشأن الأدوار الجنسانية؛ و(للمُديرين) توضيح كيف دعموا أعضاء الفريق في زيادة تطوير الكفاءة الجنسانية في عملهم اليومي.

وإدراكا منها للتحديات التي تواجه صياغة أسئلة المقابلات التي تختبر الكفاءة الجنسانية على نحو ملائم وفي تقييم مدى كفاية الردود بطريقة مجدية، قدمت الآلية حلقات عمل لمساعدة الموظفين في صياغة الأسئلة وتقييم ردود المرشحين باستخدام نماذج من الأسئلة والإجابة. واسترشدت حلقات العمل بالتبادل والدراسات الاستقصائية مع الموظفين المشاركين في وضع مبادئ توجيهية داخلية ينبغي الرجوع إليها قبل التعيين. وتهدف هذه البرامج إلى زيادة تعزيز نهج فعال وموحد لتقييم الكفاءة الجنسانية كجزء من جميع عمليات التوظيف في الآلية، مع فهم أن مقدمي الطلبات من خلفيات ثقافية ومهنية وتعليمية متنوعة قد يصفون المساواة الجنسانية والمنظور الجنساني بمصطلحات متعلقة بأطر لغوية ومفاهيمية مُحددة. وإذا تم مع ذلك اختيار مرشح لا يظهر كفاءة كافية في مراعاة المنظور الجنساني أثناء عملية التوظيف، فإنه يُدعم لتطوير الكفاءة الجنسانية عند بدء مهامه.

3.2.2 إدماج الخبرات الجنسانية في جميع أنحاء المكتب

كما هو مبين أعلاه، فإن الآلية لديها شبكة من مراكز التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية في جميع أنحاء المكتب، وقد أعطت الأولوية لتعيين العديد من الموظفين ذوي الخبرة المتخصصة الكبيرة في القضايا الجنسانية. وتتألف جهات التنسيق أيضا من الفريق التابع للآلية المعني بالمسائل الجنسانية و النّهج الذي يركز على الضّحايا/النّاجيات/النّاجين، الذي يدعمه خبير مواضيعي معني بالمسائل الجنسانية. والفريق العامل مُكلّف، تحت إشراف نائب(ة) الرئيس(ة)، بالإشراف على تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للآلية. ويساعد الخبير المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية الفريق العامل في تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية، على سبيل المثال: عن طريق دعم مراكز التنسيق في وضع أهداف خطة عمل سنوية للأقسام بشأن المسائل الجنسانية وأدوات محددة؛ تطوير وتنسيق التدريب الجنساني للآلية؛ وقياس تنفيذ الاستراتيجية والإبلاغ عنه. وقد استكملت الآلية وستكمل خبرتها الداخلية في مجال الشؤون الجنسانية حسب الحاجة لمشاريع محددة.

3.2.3 لتركيز على الالتزام بالمساواة الجنسانية كقيمة أساسية للآلية

اعُتمد بيان الالتزام الصادر عن الآلية لوضع المساواة الجنسانية كقيمة أساسية من قيم الآلية. ويطلب من جميع الموظفين التوقيع على بيان الالتزام واعتُمدت تدابير لتعزيز تنفيذه. ويشمل ذلك وضع هدف مشترك لتقييم الأداء يستند إلى بيان الالتزام الذي يُدمج في خطط العمل السنوية لجميع موظفي الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجتمع جميع الموظفين مع الرئيس(ة) ونائب(ة) الرئيس(ة) لدى وصولهم لمناقشة بيان الالتزام وهدف المساواة الجنسانية كجزء من تلك الوثيقة. ويجدد الرئيس(ة) ونائب(ة) الرئيس(ة) المناقشات مع الموظفين بشأن المسائل المتصلة ببيان الالتزام على أساس دوري.

وتعهد(ت) الرئيس(ة) ونائبه(ته) أيضا بالمتابعة الاستباقية لجميع المسائل التي يُوجه انتباههما إليها فيما يتعلق بالتقيد بالقيم المبينة في بيان الالتزام. وتقوم الآلية، كجزء من الأمانة العامة، بإدراج فحص الانتهاكات السابقة للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن السلوك المحظور في عمليات التوظيف لجميع التعيينات المحددة المدة، باستخدام نظام "كلير تشيك" ClearCheck التابع للأمم المتحدة.

3.2.4 إدماج المساءلة عن التحليل الجنساني في خطط العمل الفردية وعملية تقييم الأداء

تضمين أهداف محددة تتعلق بإدماج التحليل الجنساني في أعمال الآلية المتعلّقة بالمساءلة في خطط العمل السنوية لجميع الموظفين المعنيين، بالإضافة إلى الهدف المشترك لجميع موظفي الآلية المُتعلّق بإعلان الالتزام.

3.2.5 إدارة الموارد ذات الكفاءة الجنسانية في الآلية

يمثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الموارد أولوية في الآلية، تمشيا مع تحديد هذا الهدف بوصفه أولوية متزايدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتسترشد الآلية بمؤشرات الأداء ذات الصلة بالموارد البشرية والمالية على النحو المنصوص عليه في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة الجنسانية وتمكين المرأة، التي تهدف إلى توفير إطار للمساءلة والتنسيق على نطاق المنظومة. وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس التقدم الذي يحرزه الكيان نحو النهوض بالمساواة الجنسانية من خلال تنفيذ مبادرات من قبيل تقديم تقارير منتظمة إلى مجالس الإدارة بشأن القضايا الجنسانية (الجمعية العامة في حالة الآلية)، ووجود هيكل جنساني، والتمثيل المتساوي للمرأة على جميع المستويات في قوتها العاملة، وتنفيذ ثقافة تنظيمية تدعم تماما المساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

وتشكل الاتفاقات السنوية بين الأمين العام للأمم المتحدة وكبار موظفي الأمانة العامة (رؤساء الإدارات والكيانات) عنصرا رئيسيا آخر في نظام المساءلة. وهي تكرس الالتزامات ببرنامج الإصلاح وتحدد المعايير (البارامترات) التي سيتم على أساسها تقييم كبار المُدراء على أساس استخدامهم الفعال للموارد المالية والبشرية، والتزامهم بالتنوع والاستدامة، وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. والتزمت رئيسة الآلية، من خلال ميثاقها السنوي، باتخاذ تدابير لتحقيق التكافؤ الجنساني على النحو المحدد في استراتيجية التكافؤ الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تنفيذها ودعمه.

وقد أدمجت الآلية منذ إنشائها منظورا جنسانيا في تخطيط أنشطتها البرنامجية، وفي إدارة مواردها، بما في ذلك في حملتها للتوظيف والتوعية لاجتذاب المرشحات المؤهلات. وكان هذا أولوية خاصة في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليديا، مثل الاكتشاف الإلكتروني والوظائف المتصلة بالتكنولوجيا. واعتبارا من 31 آب/أغسطس 2022، تمثل النساء 60 في المائة من إجمالي موظفي الآلية. وتشكل النساء 54 في المائة من جميع موظفي الفئة الفنية، ويمثلن 57 في المائة من الموظفين في الرتب من ف-1 إلى ف-3، و50 في المائة من الموظفين في الرتب من ف-4 إلى مد-1. وستواصل الآلية رصد ومعالجة الاختلالات الجنسانية وتسعى جاهدة لتحقيق التكافؤ الجنساني على جميع المستويات من خلال التوظيف الجاري والمستقبلي.

وقد أدمجت الآلية موارد مالية لتدريب الموظفين على القضايا المتصلة بالجنسانية كسمة قياسية من سمات تقديم الميزانية العادية. وتمشيا مع منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة الجنسانية وتمكين المرأة، أحرزت الآلية تقدما كبيرا نحو تنفيذ الهيكل الجنساني الموصى به، مع وجود مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية في كل قسم وتكوين فريق عامل ذي اختصاصات موجهة نحو التطوير الجاري للاستراتيجية الجنسانية الشاملة للآلية وتعزيزها وتنفيذها. وتشمل النواتج المتوخّاة التي تركز على الجنسانية في تقرير ميزانية الآلية لعام 2022 تطوير منتجات إضافية متخصصة ذات صلة بالجنسانية، مثل الدعم المصمم خصيصا والمبادئ التوجيهية والأدوات التحليلية لإدماج منظور جنساني بشكل أفضل في عملها الموضوعي. وقد تكون هذه المنتجات متاحة لتوفيرها للكيانات الخارجية التي تطلب مساعدة الآلية في جهود العدالة والأنشطة المتعلقة بالجرائم الجنسانية في السياق السوري، بما في ذلك العنف الجنسي، والتعامل مع الضحايا/الناجيات/والناجين من هذه الجرائم (A/76/6 (المادة 8)، الصفحة 93).

3.2.6 إدماج التحليل الجنساني في وضع إجراءات التشغيل الموحدة وغيرها من الوثائق التوجيهية

تكفل الآلية إدماج تحليل جنساني في تطوير جميع إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة وغيرها من الوثائق التوجيهية. وتنطلق الآلية من موقف مفاده أنه من غير المرجح أن يكون هناك العديد من إجراءات التشغيل الموحدة/الوثائق التوجيهية التي لا يكون فيها التحليل الجنساني ذا صلة. يجب أن يكون رؤساء الأقسام المسؤولون عن وضع محتوى الإجراءات التشغيلية الموحدة/الوثائق التوجيهية لفرقهم قادرين على تبرير سبب عدم إمكانية تطبيق التحليل الجنساني في الحالات التي لم يدرج فيها هذا التحليل.

ويتألف النهج الذي تتبعه الآلية لإدماج منظور جنساني في إجراءات التشغيل الموحدة/الوثائق التوجيهية من عنصرين رئيسيين.

إجراءات تشغيل موحدة محدّدة/وثائق توجيه أخرى بشأن القضايا الجنسانية

تعكف الآلية على وضع إجراءات تشغيل موحدة محددة ووثائق توجيه أخرى لمواضيع تتصل مباشرة بالجنسانية. فعلى سبيل المثال، تعكف الآلية على وضع اللمسات الأخيرة على إرشادات بشأن إجراء مقابلات مع ضحايا/ناجيات/ناجين من العنف الجنسي. و أنشأت الآلية أيضا قائمة مرجعية داخلية للاسترشاد بها لوضع تحليل جنساني للمشاريع التحليلية/وحدات الإثبات/ملفات القضايا.

إدماج التحليل الجنساني في جميع إجراءات التشغيل الموحدة ووثائق التوجيه الأخرى

كلما كانت الآلية تضع إجراءات تشغيل موحدة أو وثائق التوجيه أخرى بشأن مواضيع لا تركز مباشرة على القضايا الجنسانية، تُبذل جهود لتحديد ومعالجة القضايا الجنسانية قد تنشأ. فعلى سبيل المثال، يتطلب إجراء التشغيل الموحد المتعلق بطلبات المساعدة إدماج تحليل جنساني في تقييم ما إذا كانت الولاية القضائية تطبق معايير المحاكمة العادلة لغرض تحديد ما إذا كان بإمكان الآلية أن تتقاسم المعلومات والأدلة. وعلى سبيل المثال، يقع على عاتق رؤساء الأقسام المسؤولين عن وضع إجراءات تشغيل موحدة لضمان إدماج التحليل الجنساني. ت/يتولى نائب(ة) الرئيس(ة) الإشراف على ذلك عند استعراض إجراءات التشغيل الموحدة وغيرها من وثائق التوجيه، و يكون متاحاً لمساعدة الأفرقة حسب الحاجة.

وعند استعراض إجراءات التشغيل الموحدة أو غيرها من وثائق التوجيه وتحديثها، سيولى اهتمام خاص لما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات لتحسين إدماج التحليل الجنساني، لا سيما في ضوء الفهم المتزايد للآلية للقضايا الجنسانية في سياق ولايتها. وستكفل الآلية أيضا أن يغطي التدريب على إجراءات التشغيل الموحدة/وثائق التوجيه الجوانب الجنسانية.

3.2.7 التدريب الجنساني

تلتزم الآلية بإدراج برنامج شامل وفعال للتدريب الجنساني كعنصر أساسي في استراتيجيتها الجنسانية. وتواصل الآلية تطوير نهجها المتعدد الطبقات إزاء التدريب الجنساني، الذي يتكون مما يلي:

- التدريب الإلزامي التأسيسي الجنساني لجميع موظفي الآلية بغض النظر عن وظيفتهم، المُصَمَّم خصيصا لسياق الآلية ؛
- التدريب المتقدم الإلزامي لجميع موظفي الآلية المشاركين في الأعمال المتصلة بالمساءلة، الذي يُركِّز على زيادة المعرفة العملية بكيفية دمج التحليل الجنساني فيما يتعلق بوظائف كل منهم، وتشجيع التعاون الشامل وتبادل المعلومات عبر القطاعات؛
- الانتهاء في الوقت المناسب من جميع التدريبات الإلزامية للأمم المتحدة المتعلقة بالجنسانية؛
- التدريب والدعم التقني المصمم خصيصا لوظائف محددة واحتياجات المحددة؛
- حلقات دراسية مخصصة مع متحدثين خارجيين يمكنهم توسيع فهم الآلية للقضايا الجنسانية من وجهات نظر مختلفة عديدة.

3.2.8 المشاريع الرائدة

انطلاقا من روح اعتماد نهج استباقي لاستراتيجيتها الجنسانية، تلتزم الآلية بالاضطلاع بمشاريع رائدة للتعجيل بتنفيذ منهجياتها المتعلقة الجنسانية واختبارها وصقلها في عملها الموضوعي، لا سيما بالنظر إلى العديد من الجوانب الجديدة لولايتها. وقد أكملت الآلية بالفعل عددا من هذه المشاريع الرائدة أو بدأتها أو وضعت تصوُّراً لها، وهي مشاريع مصممة لتشجيع الإبداع ودفع الحدود بشكل مناسب. على سبيل المثال، جرّبت الآلية قائمة مرجعية داخلية لتطوير تحليل جنساني مخصص، مُدمج في وحدة أدِلّة لدعم الاتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب السلوك

المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. كذلك نفذت مشروعا رائداً مع الجهات الفاعلة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإجراء تحديد أولي لأدوار الجنسانية ومعاييرها التي يمكن أن توفر سياقا لعملها. وستكمل الآلية خبرتها الداخلية في مجال الشؤون الجنسانية لمشاريع محددة حسب الاقتضاء.

مثال: مشروع رائد لتحليل الهياكل الجنسانية في سوريا

نفّذت الآلية مشروعا رائداً مع الجهات الفاعلة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لرسم خريطة للهياكل الجنسانية لتوفير سياق لتحقيقاتها الهيكلية وعملها العام. وكجزء من ذلك، تقوم الآلية برسم خرائط للموارد/التحليلات الموجودة و المتعلقة بالهياكل الجنسانية في سوريا. و تواصل الآلية هذه الجهود وتعمل أيضا مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، التي تجري تحليلات جنسانية للوضع السوري.

وتقوم الآلية بتطوير أدوات لمساعدة الأفرقة على فهم المعلومات المتعلقة بالهياكل الجنسانية في المجتمع السوري. وتتعلق هذه المعلومات بما يلي:

- التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي تركز على تأثير العنف الجنساني؛
- العوامل الجنسانية التي لها تأثير على فعالية جمع الأدلة من قبل الجهات الفاعلة في مجال المساءلة، بما في ذلك:
  - العوامل التي تمنع الضحايا/الناجيات/الناجين من التحدث علنا؛
  - العوامل ذات الصلة في تقييم مصداقية الأدلة.
- العوامل الجنسانية الهيكلية التي تقوم عليها أنماط التمييز والعنف؛
- الآثار الهيكلية غير المرئية وغير المباشرة للعنف ضد النساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة أو الهويات الجنسانية، بما في ذلك الآثار السلبية على وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مثل الفصل من العمل، والاستبعاد من التعليم، وما إلى ذلك؛
- العوامل الجنسانية الهيكلية التي لها تأثير على تصنيف الجرائم أو تقييم المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم؛
- العوامل الجنسانية الهيكلية ذات الصلة بفهم طبيعة وخطورة الأضرار التي تحدث؛
- العوامل الجنسانية الهيكلية التي يُسترشد بها على أنواع أدلة الخبراء التي قد تكون مطلوبة في تقديم قضية جنائية.

3.2.9 تقديم دعم رفيع المستوى لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية، بما في ذلك من خلال الالتزامات الدولية المتعلقة بأنصار ونصيرات المساواة الجنسانية

تعترف الآلية بقيمة الالتزام من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى بالمساواة الجنسانية. وفي حين شدّدت القيادة العليا للآلية على أهمية إدماج المنظور الجنساني في الهيكل المؤسسي للآلية وعملها المتعلق بالمساءلة منذ إنشائها، بوصفها مناصرة دولية للمساواة الجنسانية، فقد تعهدت رئيسة الآلية بمزيد من الالتزامات الشخصية باعتماد الاستراتيجية الجنسانية وتنفيذها. إن شبكة المناصرين الدوليين للمساواة الجنسانية هي شبكة عالمية من القادة المُكرَّسين لكسر الحواجز الجنسانية وتحقيق المساواة الجنسانية في مجالات نفوذهم. ومنذ انضمامها إلى المناصرين الدوليين للمساواة الجنسانية، أوفت رئيسة الآلية بالتزامين شخصيين يتعلقان بالاستراتيجية الجنسانية، وهما:

- تقديم دعم ملموس لمديري التوظيف في الآلية في عام 2021 عن طريق التوجيه والتدريب بهدف مساعدتهم في اختبار الكفاءة الجنسانية للمرشحين في عمليات التوظيف؛
- اعتمدت الاستراتيجية الجنسانية للآلية في عام 2021 بهدف تحقيق المساواة الجنسانية ودمج تحليل جنساني في إنشاء وتشغيل البيئة المؤسسية للآلية، فضلا عن عملها لبناء الأساس للعدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا منذ آذار/مارس 2011.

وفي عام 2022، اعتمدت رئيسة الآلية التزامين جديدين يتعلقان بتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية. وتتمثل هذه الإجراءات في توفير إرشادات داخلية حول العوامل الجنسانية الهيكلية في سوريا لتعزيز التحليل الجنساني في عمل الآلية المتعلقة بالقضايا، ووضع اللمسات الأخيرة على موجز قانوني يدمج تحليلا جنسانيا متعدد الجوانب فيما يتعلق بالجرائم الدولية الأساسية في سوريا. كما أنها تدعم تعهد المناصرين الدوليين للجنسانية في مكافحتهم العنف الجنساني، والالتزام بعدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال العنف الجنساني والمواقف والسلوكيات المتحيزة جنسيا. وستعزز هذه الالتزامات العامة الرفيعة المستوى التركيز الداخلي والخارجي على تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية على وجه التحديد، وقد تشجع قادة عالميين آخرين على الالتزام بتدابير مماثلة داخل مناطق نفوذهم.

3.2.10 تشجيع التفكير الإبداعي بشأن الجنسانية داخل المكتب

تشجع الآلية التفكير الإبداعي والتقدّمي بشأن النُّهج الجنسانية في جميع أنحاء المكتب وترحب بالأفكار المساهمات الواردة من الموظفين على جميع المستويات. ولتيسير المشاركة الدينامية بشأن الجنسانية، تلتزم الآلية بالبناء على عمل مركز البحوث الجنساني الداخلي التابع لها، وهو فريق تطوعي يقوده الموظفون وتدعمه الإدارة. وقد تطورت هذه المبادرة لتصبح فريقا عاملا أكثر رسمية معنيا بالجنسانية والنهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين، ويشجع المبادرات من هيئة الموظفين الأوسع نطاقا، ولا سيما الجهود المبذولة لتحديد زوايا وعمليات جديدة خلاقة لتعزيز نهج الآلية إزاء الجنسانية. ويتم تشجيع جميع موظفي الآلية على المساهمة بأفكار للفريق العامل، بما في ذلك ما يتعلق بخطط عمل أقسامهم؛ مواصلة تطوير الصفحة الرئيسية للمسائل الجنسانية؛ الحملات ذات الصلة ؛ والأفلام الوثائقية.

3.3 جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة الجنسانية.

3.3.1 إدماج تحليل جنساني في أنشطة جمع المعلومات التي تضطلع بها الآلية: الطلبات المستهدفة للحصول على المعلومات واستخدام ولاية التحقيق المباشرة (سد الثغرات) التي تتمتع بها الآلية

تتبع الآلية نهجا استباقيا لسد الثغرات المحددة في مستودعها المركزي، باستخدام ولاية التحقيق المباشرة التي تتمتع بها لتقديم طلبات محدّدة الهدف للحصول على المساعدة من الجهات الفاعلة التي لديها أطر تعاون معها، أو باستخدام قدراتها على التحقيق المباشر. وستدمج الآلية تحليلا جنسانيا في جميع أساليب الجمع. وهذا يأخذ عدة أشكال:

- إعطاء الأولوية لجمع المعلومات والأدلة من الجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بالفئات المعروفة من الجرائم الجنسانية؛
- متابعة أطر التعاون مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تعمل على وجه التحديد على توثيق الجرائم الجنسانية وغيرها من فئات الجرائم التي تميل إلى التغاضي عنها، بما في ذلك الجرائم التي تُلحق ضرراً غير متناسب بالنساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة أو الهويات الجنسانية؛
- الاحتفاظ بإحصاءات يتم تحديثها بانتظام ومصنفة حسب نوع الجنس من خلال عمليات تحليلية على مستوى المشاريع لتمكين الآلية من رصد طبيعة الثغرات في عملية جمعها للأدلة واتخاذ خطوات استباقية لمعالجة هذه الثغرات من خلال عمليات جمع مُحدّدة الهدف أو تحقيقات هادِفة أو غير ذلك من النُّهُج الفعالة؛
- ضمان إدماج التحليل الجنساني في صياغة طلبات مساعدة مُحدّدة الهدف؛
- ضمان إدماج التحليل الجنساني في صياغة خطط التحقيق التي وضعتها الآلية وطوال فترة تنفيذها، واعتماد خطط تحقيق تركز بشكل خاص على العنف الجنساني وغيره من الأفعال التي تستهدف أو تؤثر بشكل غير متناسب على النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان أو الأشخاص من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية على أساس جنسانيتهم؛
- تحديد الثغرات في المستودع المركزي للآلية فيما يتعلق بالجرائم الجنسانية التي تظهر من خلال عمل المشروع التحليلي، فضلا عن التمثيل الناقص لإفادات شهود الضحايا/الناجيات/الناجين، والشهود الخبراء، والشهود المطلعين، والمنشقين، وشهود الاستعراض العام و/أو أي فئة أخرى، من بعض الفئات الجنسانية. وتتوخى الآلية اليقظة بوجه خاص إزاء إمكانية التمثيل النّاقص للنساء والفتيات والأشخاص من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية؛

- الالتزام بتوجيهات الآلية بشأن إجراء مقابلات مع ضحايا/ناجيات/ناجين العنف الجنسي وتطوير وتنفيذ إجراءات تشغيلية موحدة/وثائق توجيه/أدوات متخصصة أخرى بشأن القضايا الجنسانية حسب الاقتضاء؛
- إدماج التحليل الجنساني في عملية تطوير إجراءات تشغيلية موحدة عامة لأعمال الجمع/التحقيقات.

3.3.2 معالجة القضايا الجنسانية في عمل الآلية مع الشهود الضحايا/الناجيات/الناجين

تقيم الآلية اتصالا مباشرا بالضحايا/الناجيات/الناجين من الجرائم الجنسانية في عدد من السياقات المختلفة، بما في ذلك لغرض إجراء مقابلات مع الشهود أو إحالة الشهود الذين يقابلهم آخرون إلى السلطات القضائية الوطنية (رهنا بإجراءات الموافقة المعمول بها). تعمل الآلية أيضا مع الضحايا/الناجيات/الناجين كجزء من تواصلها ومشاركتها مع رابطات الضحايا/الناجيات/الناجين، وهو ما يرِد تناوله بمزيد من التفصيل أدناه.

وفي جميع التفاعلات ذات الصلة، تلتزم الآلية باعتماد نهج قائم على الحقوق ينظر إلى الضحايا/الناجيات/الناجين باعتبارهم أصحاب حقوق، وليس مستفيدين. ويسعى هذا النهج إلى احترام قوة الضحية/الناجية/الناجي؛ لا يعزز القوالب النمطية الجنسانية الضارة؛ وحيثما أمكن، يعتمد نُهجا من شأنها أن تساعد على تفكيك القوالب النمطية. ويأخذ النهج الذي تتبعه الآلية في اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تؤثر بشكلٍ مباشر على حقوق الضحايا/الناجيات/الناجين في الحسبان احتياجاتهم وتفضيلاتهم، حتى عندما يكون من شأن ذلك أن يعوق عمل الآلية. وينظر في طائفة واسعة من حقوق الضحايا/الناجيات/الناجين في النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين الصادر عن الآلية، ولكن بالنسبة للأهداف الحالية فإن أكثرها صلة بالموضوع هي:

- **الوصول المتساوي والفعال إلى العدالة** من خلال حوار شامل وثنائي الاتجاه ينطوي على تبادل المعلومات وتلقيها على أساس منتظم؛
- **الاحترام والكرامة والاعتراف** من خلال الاعتراف بالأضرار المتكبدة وعدم مشروعية السلوك الذي تسبب في المعاناة، والتشاور، حيثما أمكن، بشأن تصنيف الجرائم وتوصيفها؛
- **توفير معلومات كافية ودقيقة ومناسبة** للمساعدة في إدارة التوقعات وتسهيل الخيارات المستنيرة، بما في ذلك ما يتعلق بالدعم والحماية المتاحين؛
- **المشاركة،** بما في ذلك إمكانية طلب إجراءات تحقيق للحفاظ على الأدلة أو جمعها و/أو طلب اعتماد تدابير سلامة وأمن مناسبة و مجدية؛
- **الحماية،** من خلال الموافقة المستنيرة، والتدابير الرامية إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حدّ ممكن أو مواجهتها، والبنية التحتية ونظم الحماية والدعم، والدعم الطبي والعقلي والنفسي الاجتماعي، وغير ذلك من أشكال الدعم.

وفي حين أن الإعمال الكامل لحقوق الضحايا/الناجيات/الناجين يعتمد على احترامها وإنفاذها في العديد من المجالات التي تتجاوز ولاية الآلية، فإن هذه الحقوق ستدمج في عمل الآلية إلى أقصى حد ممكن.

ويوجه النّهج الذي يُركّز على الضحايا/الناجيات/الناجين عمل الآلية مع الشهود الضحايا/الناجيات/الناجين من الجرائم الجنسانية، من خلال:

- تحديد وتقييم تداعيات عمل الآلية واعتماد التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر المحتملة ومنع أو تقليل الأضرار المحتملة والعواقب السلبية على شهود الضحايا/الناجيات/الناجين وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ولن تمضي المشاركة مع الشهود قُدُماً حيث لا يمكن التخفيف من المخاطر المحتملة بشكل مناسب، أو التقليل إلى أدنى حد من الأضرار المحتملة أو العواقب السلبية؛
- ضمان الامتثال لتوجيهات الآلية بشأن إجراء المقابلات مع الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي؛
- وضع إرشادات متخصصة إضافية بشأن العنف الجنسي و غيره من الجرائم الجنسانية وبشأن الأطفال الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي؛
- إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشهود الإناث من الضحايا/الناجيات والشهود الضحايا/الناجيات من الجرائم الجنسانية، مسترشدين بنهج متعدد الجوانب، عند وضع مسارات الإحالة الخاصة بالآلية (ربط الناجيات بمقدمي الخدمات المناسبين).

دعم الشهود وحمايتهم

تلتزم الآلية أيضا بإدماج تحليل جنساني في هيكل وأداء خدمات دعم وحماية الشهود التابعة لها. ويشمل ذلك ما يلي:

- ضمان أن يكون عمل ووجهات نظر كل من موظف حماية الشهود وموظف دعم الشهود متساويين في التقدير والوزن الواجب، مما يُعزز نظرة شاملة ومُنسقة لدعم الشهود واعتبارات الحماية التي تتجنب التسلسل الهرمي التنظيمي الضار برفاهية الشهود الضحايا /الناجيات/الناجين؛
- ضمان إدماج تحليل جنساني في تقييم التهديدات والمخاطر التي تواجه الضحايا/الناجيات/الناجين وفي التقييم العام للمتطلبات الرامية إلى تعزيز رفاه الضحية/الناجية/الناجي، والإجراء التي ستتخذه الآلية استجابة لذلك.

الوقاية من الإجهاد الثانوي الناجم عن صدمة عصبية والصدمات غير المباشرة وإدارتها لضمان الدعم الفعال للضحايا/الناجيات/الناجين

وقد يتأثر الموظفون الذين يعملون مع الشهود الضحايا/الناجيات/الناجين أو أدلتهم بالإجهاد النفسي الثانوي الناجم عن الصدمة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى صدمة غير مباشرة، يمكن أن تتفاقم في الحالات التي تنطوي على ضحايا صغار أو عنف جنسي أو جرائم أخرى تنطوي على عناصر صدمة متزايدة. ويمكن تضخيم الإجهاد الثانوي الناجم عن صدمة عصبية من خلال التجارب الشخصية للموظفين وجنسانيتهم أو الفئة العمرية، أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الدين المشترك مع الشهود الضحايا/الناجيات/الناجين، مما يمكن أن يزيد من حدة مشاعر التعاطف والخسائر العاطفية الناجمة عن عِبأ التعرض. و كجزء من التزامها بالصحة التنظيمية ودعم الصحة العقلية والبدنية لجميع الموظفين ، تعالج الآلية قضية الإجهاد الثانوي الناجم عن صدمة عصبية والصدمات غير المباشرة الناتجة عن التعرض لمُحتوى صادم و/أو أفراد مصابين بصدمة.

ومن خلال تطوير توجيه بشأن استعراض المواد الصادمة، وتوفير التدريب المنتظم حسب الطلب، وتيسير الوصول إلى خدمات الصحة العقلية، تسعى الآلية إلى ضمان أن يكون موظفوها على دراية كافية بكيفية الوقاية من الإجهاد الثانوي الناجم عن صدمة عصبية وإدارته، وأنهم لائقون لأداء واجباتهم وتزويد الضحايا/الناجيات/الناجين بالرعاية والدعم اللازمين للانخراط في الآلية بأمان وفعالية. ويقوم موظف دعم الشهود التابع للآلية بتنسيق هذه الجهود.

3.3.3 إدماج التحليل الجنساني في نظام تجهيز الأدلة وإدارتها التابع للآلية

تلتزم الآلية بضمان تصميم نظامها الحديث لإدارة المعلومات والأدلة بطريقة تعكس التحليل الجنساني وتسهل العمل التحليلي للآلية حول العنف الجنساني بأنجع طريقة ممكنة. وقد تم تحديد هذا الهدف منذ بداية عمل الآلية مع الالتزام بضمان إدماج التحليل الجنساني في تصميم نظام إدارة الأدلة.

وتشمل النُهج المحددة ما يلي:

- دمج تحليل جنساني في ترتيب نظام إدارة المعلومات والأدلة التابع للآلية بما في ذلك المنصات التي تستخدمها الآلية وضمان تكوين قدرات الفهرسة والبحث التي تتمتع بها الآلية لتيسير استرجاع المعلومات والأدلة ذات الصلة المتعلقة بالعنف الجنساني وتحديد مجموعات الوثائق ذات الصلة؛
- إدراج التركيز على الجنسانية كبند من بنود جدول الأعمال في الاجتماعات المنتظمة بين الفِرق المعنية بالجمع والتحليل، والدعم والمشاركة، فِرق تجهيز الأدلة، لتحديد التدابير الفعالة لتنفيذ النُّهُج الجنسانية؛ و
- تدريب جميع الموظفين على كيفية إدخال المعلومات واستخراجها من منظور جنساني.

3.4 تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نُهُج تتّسم بالكفاءة الجنسانية

3.4.1 دمج التحليل الجنساني في التحقيق الهيكلي للآلية

يوفر التحقيق الهيكلي الذي تجريه الآلية فرصة قيمة لإجراء تحليلات جنسانية فيما يتعلق بارتكاب الجرائم في سوريا، والتي يمكن استخدامها كأساس لملفات القضايا لدى الآلية. ويشمل ذلك التحليل الجنساني لما يلي:

- السياق العام الذي ارتكبت فيه الجرائم؛
- أنماط الجريمة (وعلى وجه التحديد رسم خرائط للجرائم الجنسانية التي وقعت في سوريا، فضلا عن التأثير النفسي لمشاهدة مثل هذا الضرر)؛
- العناصر السياقية للجرائم الدولية الأساسية؛
- الهياكل التي يقوم عليها ارتكاب الجرائم؛
- الأهداف/الغرض/السياسة العامة وراء ارتكاب الجرائم وتحديد وجود غرض أو أكثر من الأغراض الإجرامية المشتركة؛
- العوامل ذات الصلة بإثبات إمكانية التنبؤ بارتكاب الجرائم (بالنسبة لمجموعة من أنماط المسؤولية المحتملة، بما في ذلك مسؤولية الرؤساء)؛
- تأثير الجرائم على الضحايا/الناجيات/الناجين والمجتمعات المتضررة؛
- الهياكل الجنسانية العاملة في المجتمع السوري و/أو داخل المجتمعات المتضررة من الجرائم في سوريا، بما في ذلك الهياكل الجنسانية التي تقود إلى العنف وتؤثر على تجارب الضحايا/الناجيات/الناجين.

وتعمل الآلية على مراجعة خريطة التحقيق الهيكلي في ضوء خبرتها حتى الآن وتحديد أولويات المرحلة التالية من التطوير. وتُدمج الآلية تحليلا جنسانيا في هذه العملية.

3.4.2 إدماج التحليل الجنساني في المشاريع التحليلية للآلية ووحدات الأدلة وملفات القضايا

تلتزم الآلية بتطوير تحليل جنساني لكل مشروع تحليلي ووحدة أدلّة وملف قضية تضطلع به. وتعد هذه التحليلات وسائل هامة لضمان تحديد القضايا الجنسانية الغير معترف بها عبر التاريخ ومعالجتها كجزء من عمل الآلية. وتبدأ الآلية من افتراض أن لكل مشروع جوانب جنسانية، بدلا من افتراض أن المشاريع ستكون محايدة جنسانيا. في حين أن محتوى التحليل الجنساني قد يكون أكثر وضوحا في بعض الحالات منه في حالات أخرى، فمن الصعب تخيل العديد من المشاريع - أو أي منها - حيث لن تكون هناك حاجة إلى تحليل جنساني. ولا يتعلق التحليل الجنساني بأنواع الجرائم وأنماط المسؤولية المعنية فحسب، بل يتعلق أيضا بما يلي: أنواع الشهود الذين تم تحديدهم ومقابلتهم؛ أنواع المعلومات السياقية التي تم تجميعها؛ الفهم الجنساني لتأثير الجرائم؛ القضايا التي تتعلّق بالجنسانية والتكنولوجيا؛ وأكثر من ذلك.

وقد وضعت الآلية قائمة مرجعية داخلية للتحليل الجنساني. وهذه القائمة المرجعية هي أداة لمساعدة الأفرقة على إدماج منظور جنساني في كل مشروع تحليلي/وحدة أدِلّة/ملف حالة جديدة. وتستخدم الآلية هذه القائمة المرجعية للمساعدة في وضع تحليل جنساني مصمم خصيصا كممارسة معيارية. وينبغي صياغة تحليل جنساني بعناية وبشكل كامل في سياق النُّهج الجنسانية المحددة لكل مشروع/وحدة أدلة/ملف حالة.

وتتخذ الآلية خطوات لضمان وضع علامات واضحة على أدلة العنف الجنسي المستعرضة للمشاريع التحليلية وتتبُّعِها بفعالية وسرية في مستودعها المركزي. وهذا أمر مهم بالنظر إلى إمكانية أن تثير هذه الأدلة مخاوف متزايدة بشأن الخصوصية والحماية. كما أنها أداة هامة لتمكين الآلية من الاحتفاظ بنظرة عامة على هذه الفئة المحددة من الجرائم، بالنظر إلى النزعة التاريخية لتمثيلها الناقص في إجراءات المساءلة. ستسعى الآلية إلى تتبع الأدلة التي تكشف عن ضحايا/ناجيات/ناجين من العنف الجنسي الغير مباشرين (مثل الأطفال الذين ربما شهدوا العنف الجنسي)، لضمان عدم فقدانهم كضحايا/ناجيات/ناجين.

ونظراً إلى معرفة الآلية بالأحداث في سوريا، فمن الممكن بالفعل تحديد بعض المواضيع التي ستحتاج إلى معالجة ضمن عمل الآلية، بما في ذلك العديد من المواضيع التي تتاح فيها الفرصة للآلية لتوسيع نطاق التحليل الجنساني ليشمل مجالات لم يتم استكشافها من قبل، وبالتالي إضافة قيمة كبيرة إلى عمل الآخرين. للقيام بذلك ، تسعى الآلية إلى فهم أسباب هذه الإغفالات التاريخية والاستراتيجيات التي ستكون مطلوبة لتصحيحها. وتحتفظ الآلية بمصفوفة شاملة لركائز التحليل الجنساني في عملها. وسيقوم الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية والنُّهج الذي يركّز على الضحايا/الناجيات/الناجين بتحديث المصفوفة بانتظام في ضوء الرؤى المتطورة المستقاة من عمل الآلية.

3.4.3 استخدام لغة تتسم بالكفاءة الجنسانية وتَجنُّب القوالب النمطية الجنسانية

ستستخدم الآلية في جميع أعمالها التحليلية، بما في ذلك وحدات الأدلة وملفات القضايا، لغة تراعي المنظور الجنساني وستتجنب القوالب النمطية الجنسانية. وحيثما أمكن، ستساعد الآلية في مواجهة القوالب النمطية الإشكالية من خلال نهجها في تقديم عملها التحليلي. فعلى سبيل المثال، من خلال التشديد على الطبيعة العنيفة والخطيرة لجريمة مثل الاغتصاب، يمكن للآلية أن تسهم في تفكيك القوالب النمطية التاريخية الإشكالية التي تستبعد هذه الجرائم باعتبارها مسائل تتعلق بالشرف والكرامة أقل خطورة من الانتهاكات الأخرى للسلامة البدنية. وستتجنب الآلية الصياغة التي تصور النساء أو الفتيات و/أو الضحايا/الناجيات من الجرائم الجنسانية على أنهن ضعيفات أو مستضعفات بطبيعتهن، وستركز على الظروف التي قد تؤدي إلى ظهور مواطن ضعف معينة.

3.5 إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية لدعم أهداف العدالة الأوسع نطاقا

على الرغم من أن ولاية الآلية تركز في المقام الأول على تيسير العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية، فإن هذه الولاية تقع ضمن إطار أوسع للعدالة. وبناء على ذلك، وتمشيا مع نهجها الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين، تعهّدت الآلية بتيسير أهداف العدالة الأوسع نطاقا كلما أمكن ذلك في حدود الموارد المتاحة. ومن الأمثلة الدامغة على ذلك البحث عن الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع المسلح في سوريا. وقد تكون أعمال التوثيق والتحليل التي تقوم بها الآلية ذات صلة أيضا بأهداف أوسع نطاقا، مثل جبر الضرر أو رد الحقوق للضحايا/الناجيات/الناجين من الجرائم أو قضايا الوضع المدني/الاجتماعي.

وقد رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها الآلية للمساعدة في البحث عن الأشخاص المفقودين في السياق السوري وشجعت الآلية على تحديد سبل ووسائل إضافية للمساهمة في تحقيق هذه الغاية (القرار 228/76). وقد أقر الأمين العام أيضاً بجهود الآلية وقدم إلى الجمعية العامة مزيدا من التوصيات لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في سوريا في تقريره المؤرخ 2 آب/أغسطس 2022 (890/76)، بما في ذلك الأثر الجنساني لحالات الاختفاء. ولا تزال الآلية ملتزمة بالمساهمة في الجهود الحالية والمقبلة لمعالجة هذه المسألة، وبإدماج التحليل الجنساني في عملها المتعلق بالأشخاص المفقودين وغير ذلك من أهداف العدالة الأوسع نطاقا.

واعترافا بالإلحاح الذي أعرب عنه الضحايا/الناجيات/الناجون في الحصول على معلومات عن مصير أحبائهم المفقودين، تشمل الأهداف الأولية المحددة لعمل الآلية ما يلي:

- دمج البحث عن المفقودين في عمليات الآلية المتعلقة بعملها التحليلي المتعلق بالمساءلة ودعم السلطات القضائية المختصة، وتطوير أنظمة لتحقيق أقصى استفادة من المعلومات التي يمكن أن تدعم عمليات البحث هذه. ويشمل ذلك الاتصال بالكيانات المكلفة بالبحث عن الأشخاص المفقودين بغية تحديد المعلومات المُعيّنة التي يمكن أن تدعم بحثهم على أفضل وجه، و تطوير نظام لوضع العلامات في المستودع المركزي للآلية لتحديد المعلومات ذات الصلة، وإدخال أطر لتقاسم هذه المعلومات مع الكيانات المكلفة بالبحث عن المفقودين ونقل تلك المواد بشكل استباقي على أساس منتظم حيثما أمكن ذلك؛

- ضمان أن تتضمن الأعمال التحليلية التي تقوم بها الآلية وملفات القضايا والمعلومات والأدلة ذات الصلة التي يتم تبادلها مع السلطات القضائية المختصة أثر الجرائم على المفقودين وأسرهم، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بالأضرار الجنسانية الناجمة عن جرائم محتملة مثل الاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة القاسية و اللاإنسانية (التي تشمل الأضرار الجسدية والنفسية الفورية والطويلة الأجل)؛
- أن تنعكِس في عمل الآلية وبدقة الطبيعة الكاملة لهذه الجرائم وخطورتها على الأسر والمجتمعات المحلية، بما يتجاوز الأضرار المباشرة الناجمة عن وفاة أو اختفاء أفراد الأسرة الذكور (في الغالب) أثناء النزاع المسلح. فعلى سبيل المثال، تؤدي هذه الجرائم إلى زيادة عدد النساء ربّات أسر يتركن للتنقل في الواقع القانوني والاجتماعي والاقتصادي القاسي وغير المألوف في كثير من الأحيان من أجل البقاء على قيد الحياة وإعالة أسرهن؛
- التّسليم بأن هذه الجرائم تتفاقم بسبب عملية البحث عن الأقارب المفقودين، التي يمكن أن تعرض الإناث بشكل غير متناسب لمزيد من مخاطر العنف الجنساني والابتزاز المالي، والمساعدة في البحث عن الأشخاص المفقودين حيثما أمكن ذلك للمساهمة في التخفيف من بعض هذه الأضرار والمخاطر المضاعفة؛
- استخدام ولاية التحقيق التي تركز على المساءلة التي تمنحها الآلية للتحقيق بطريقة تساعد في البحث عن المفقودين، على سبيل المثال، عند إجراء مقابلات مع أحد الشهود، وطرح أسئلة إضافية يمكن أن توفر رؤى مهمة حول أماكن وجود الأشخاص المفقودين؛
- التحقق من التحيزات المحتملة فيما يتعلق بأدلة الطب الشرعي وغيرها من المصادر المتعلقة بالأشخاص المفقودين، والتي قد تمثل تمثيلا ناقصاً أو تستبعد الأدلة ووجهات النظر الخاصة بالضحايا من الإناث والأطفال؛
- ضمان إدراج النساء كمقدمات للأدلة كونهن أفراد أسر ناجيات وناجيات من الاختفاء القسري على حد سواء، والاستفادة من خبراتهن في البحث عن الأشخاص المفقودين من خلال الحوار المستمر؛
- تسهيل التعامل مع الضحايا/الناجيات/الناجين فيما يتعلق بأولوياتهم فيما يتعلق بالتعويضات وغيرها من سبل الإغاثة المرتقبة في الإجراءات الوطنية والدولية المحتملة.

3.6 إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى.

كما لوحظ، وبالنظر إلى الطبيعة المحددة لولاية الآلية، فإن لديها العديد من الفرص الجديدة لإدماج تحليل جنساني في عملها مع مجموعة واسعة من المحاورين. وتهدف الآلية إلى إطلاق مشاركة فعالة بشأن القضايا الجنسانية مع هؤلاء المحاورين، من أجل تعزيز قدرات كل منهم على التحليل الجنساني.

3.6.1 إدماج التحليل الجنساني في عملها مع السلطات القضائية المختصة

تجري مشاركة الآلية مع الوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العدالة عبر أقسام مختلفة كثيرة من المكتب، كل منها مسؤول عن تطوير وتنفيذ منهجيات وأدوات محددة لإدماج التحليل الجنساني في جوانب عملهم الخاصة بكل منها. وقد تشمل مكونات هذا التحليل ما يلي:

- تتبع إدراج القضايا الجنسانية في طلبات تقديم المساعدة الواردة من السلطات القضائية المختصة؛
- استخدام ولاية المشاركة الاستباقية للآلية لتعزيز قدرة السلطات القضائية المختصة على معالجة القضايا الجنسانية بما في ذلك، على سبيل المثال، تبادل الوحدات التحليلية ذات الصلة التي تتضمن تحليلا جنسانيا قويا أو رؤى ذات الصّلة بالمشاريع الرائدة للآلية، ومشاركة المجتمع المدني وغيرها من الجهود لفهم ودمج أهمية الهياكل الجنسانية في المجتمع السوري؛
- تقاسم الاستراتيجية الجنسانية للآلية مع السلطات القضائية الوطنية وإقامة حوار بين النظراء بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن تطوير واستخدام النُّهج الجنسانية؛
- إدماج الاعتبارات الجنسانية في البرامج وحلقات العمل مع السلطات القضائية الوطنية وإشراك المدعين العامين الوطنيين في برامج التدريب الجنساني التي تنفذها الآلية؛

- الاستفادة من شبكة يوروجست للإبادة الجماعية كمنتدى للتعزيز المتبادل لقدرة الآلية والوحدات الوطنية لجرائم الحرب في كل ما يتعلّق بالقضايا الجنسانية في سياق سوريا؛ و
- المشاركة بشكل تعاوني مع النظراء الوطنيين لفهم الحواجز القانونية والإجرائية والاجتماعية والنظامية التي تحول دون مقاضاة الأضرار الجنسانية المرتكبة في السياق السوري والمساعدة في التغلب عليها. وستحدد الآلية أفضل الممارسات من السلطات القضائية التي تتعاون معها والتي لها سجل حافل في مقاضاة الجرائم الجنسانية.

3.6.2 إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

يجري عمل الآلية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عبر أقسام مختلفة كثيرة من المكتب. وتعتمد الاستراتيجية الناجحة على العمل المنسق في تنفيذ منهجيات وأدوات محددة لإدماج التحليل الجنساني في مختلف جوانب هذه المشاركة. والقصد من الإجراءات المبينة أدناه هو أن تكون أساسا لهذه العملية.

أطر التعاون التفاوضي

تسعى الآلية إلى إدماج تحليل جنساني في أطر تعاونها، مثل التفاوض بشأن مذكرات التفاهم. وسيشمل التحليل كلا من تحديد شركاء التعاون وترتيب أولوياتهم ومحتوى مذكرات التفاهم أو الأطر الأخرى التي تنتج عن ذلك. وستسعى الآلية أيضا إلى الدخول في حوار بالشأن الجنساني مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عند التفاوض بشأن أطر التعاون.

تقديم الآراء لمقدمي الأدلة فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية

تعهدت الآلية بتقديم الآراء إلى مقدمي المعلومات والأدلة إلى أقصى حد ممكن، لمساعدتهم على زيادة قيمة عملهم لأغراض المساءلة. ونظرا للقيود المفروضة على الموارد، فإن هذا عادة ما يأخذ شكل آراء عامة تعكس الاتجاهات والتحديات العامة، بدلا من التعليقات الفردية. وتولي الآلية اهتماما خاصا للآراء التي من شأنها أن تعزز الوثائق المتعلقة بالجرائم الجنسانية أو إدماج التحليل الجنساني في أعمال التوثيق.

وبالنظر إلى أن الوثائق المتعلقة بالعنف الجنساني تثير تحديات خاصة، فإن جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بالعنف الجنساني في إطار ولاية الآلية سيكون وسيلة مهمة لصياغة آراء ملموسة.

منبر لوزان وغيره من مشاورات الآلية مع المجتمع المدني

كان منبر لوزان، المدعوم من هولندا وسويسرا، عنصرا مهما وجديدا في العمل الشامل للآلية مع المجتمع المدني السوري. وتجري الآلية طائفة واسعة من المشاورات الأخرى مع المجتمع المدني كجزء من التزامها بإجراء حوار ثنائي الاتجاه مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وتشمل النهج المتبعة لإدماج التحليل الجنساني في مشاورات المجتمع المدني التي تجريها الآلية ما يلي:

- رسم خرائط للمنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الجنساني وضمان أن تسعى مشاورات المجتمع المدني إلى تحقيق مشاركة واسعة النطاق مع هذه المجموعات. ويسترشد ذلك باستراتيجية المشاركة الموازية التي تنفذها الآلية فيما يتعلق برابطات الناجيات/الناجين؛
- ضمان تمثيل النساء والأشخاص من مختلف الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية تمثيلا عادلا في العمل الذي تضطلع به الآلية مع الضحايا/الناجيات/الناجين ومجموعات المجتمع المدني الأخرى؛
- صياغة الالتزامات الأساسية المتعلقة بإدماج المرأة و الجنسانية كجزء من مشاورات المجتمع المدني التي تجريها الآلية؛ و
- ضمان الاهتمام الواجب بالقضايا الجنسانية في برامج مشاورات المجتمع المدني.

توسيع نطاق العمل مع المنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء السوريات والمنظمات غير الحكومية التي تركز على القضايا الجنسانية وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى غير المنظمات غير الحكومية العاملة في هذه القضايا

وتشمل جهود الآلية لتوسيع عملها مع المنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء السوريات والمنظمات غير الحكومية التي تركز على القضايا الجنسانية ما يلي:

- ضمان أن نشرة المنظمات غير الحكومية السورية الدورية الصادرة عن الآلية تعالج قضايا الجنسانية؛ و
- التشاور مع مجموعات التركيز بشأن الجوانب الرئيسية لعمل الآلية بشأن الجنسانية، بما في ذلك الاستراتيجية الجنسانية.

وستتِم متابعة العمل الأوسع نطاقا في قضايا الجنسانية مع الجهات الفاعلة الأخرى غير المنظمات غير الحكومية وجمعيات الناجيات/الناجين، بما في ذلك الجهات الإعلامية الفاعلة والمنظمات التي تدعم الضحايا السوريين/الناجيات/الناجين من الأضرار الجنسانية، لفهم مستوى الضرر الذي يلحق بالتماسك المجتمعي/ الاجتماعي وما إلى ذلك بشكل أفضل.

3.6.3 إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع رابطات الضحايا/الناجيات/الناجين

كجزء من نهجها الذي يركّز على الضحايا/الناجيات/الناجين الخاص بها واستنادا إلى تطوير أفضل الممارسات، تعطي الآلية الأولوية للعمل مع جمعيات الضحايا/الناجيات/الناجين التي يرتبط عملها بالجرائم المرتكبة في سوريا. ولهذه الجمعيات منظور حاسم بشأن مسألة المساءلة، التي تلتزم الآلية بفهمها وأخذها في الاعتبار في عملها إلى أقصى حد ممكن. وتضمن الآلية أن تكون الجمعيات التي تقودها النساء، وغيرها من الجمعيات التي يركز عملها على تجارب الأفراد المعرضين لخطر التهميش بسبب الاعتبارات الجنسانية، ممثلة تمثيلا جيدا في جهود المشاركة التي تبذلها الآلية.

وتواصل الآلية تحديد وجهات نظر الضحايا/الناجيات/الناجين بشأن المساءلة، مسترشدة بمشاوراتها العديدة بشأن قضايا الضحايا/الناجيات/ الناجين. وتكشف هذه المشاورات عن اعتبارات متعددة الأوجه للعدالة الجنسانية في عمل الآلية، بما في ذلك:

- أن النساء قد يحتجن إلى مزيد من الوقت للتعبير عن مطالبهن و أولوياتهن في مجال العدالة، بالنظر إلى المشكلات اليومية العديدة الملحة للبقاء على قيد الحياة التي يواجهنها؛
- أن تصور المرأة للعدالة قد يكون مختلفا عن تصور الرجل، مع التركيز بوجه خاص على المعالجة الشاملة للآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجرائم الجنسانية؛
- أهمية الاستماع إلى أصوات النساء والفتيات بشأن الأثر الجنساني المتباين للانتهاكات؛
- تجنب اتباع نهج مجزأ إزاء جرائم العنف الجنسي؛
- الاعتراف باستمرار الضرر الذي تتعرض له النساء والفتيات عند إطلاق سراحهن من الاحتجاز؛
- أخذ وجهات نظر النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الاعتبار؛
- الاعتراف بقدرة وخبرة النساء والفتيات بالتصرف فيما يتعلق بوضعهن الخاص.

3.7 التوعية من جانب الآلية

إن جميع موظفي الآلية المشاركين في أنشطة التوعية مسؤولون عن تنفيذ التدابير الرامية إلى إدماج التحليل الجنساني في هذه الأنشطة. والقصد من الإجراءات المبينة أدناه هو أن تكون أساسا لهذه العملية.

- ضمان إدماج التحليل الجنساني في محتوى موقع الآلية على الإنترنت؛
- ضمان إدماج التحليل الجنساني في تصميم مواد التوعية العامة للآلية؛
- ضمان إعطاء الأولوية للعمل مع النساء والفتيات السوريات، فضلا عن النساء والفتيات من المجتمعات المحلية المتضررة الأخرى، كجزء من استراتيجية التوعية الشاملة للآلية وتطوير نُهُج للتغلب على الحواجز التي تحول دون الوصول إلى المحاورات الإناث؛
- تنفيذ التزام الآلية بإدماج الرسائل الإيجابية بشأن الجنسانية (القضايا المؤسسية والموضوعية على حد سواء) كجزء أساسي من تواصلها؛
- مواصلة العمل مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المحاورين الذين يمكنهم دعم تطوير الاستراتيجية الجنسانية وتنفيذها في المجالات ذات الاهتمام المشترك ومساعدة هؤلاء المحاورين على إدماج التحليل الجنساني في عملهم؛
- نشر نسخة من الاستراتيجية الجنسانية للآلية.

4. خاتمة

يمثل تيسير العدالة الشاملة تحديا دائما يتطلب استراتيجيات استباقية واهتماما مستمرا من جانب العديد من الجهات الفاعلة. نأمل أن تقدم هذه الوثيقة نظرة ثاقبة على نهج الآلية وجهودها الرامية إلى تحقيق المساواة والتحليل الجنساني في عملها على مستوى عملي. ومن خلال التشاور المستمر، تلتزم الآلية بمراجعة وتعزيز الاستراتيجية الجنسانية وتنفيذها، حيث نعمل مع الضحايا/الناجيات/الناجين للقضاء على الدور الذي قد يلعبه التمييز أو التحيز الجنساني في الحد من احتمالات تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة في سوريا منذ عام 2011.

وللمضي قدما، تسعى الآلية إلى مشاركة استراتيجيتها الجنسانية وخطة تنفيذها مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة وشركاء الأمم المتحدة ومنظمات الضحايا/الناجيات/الناجين والمجتمع المدني العاملة في مجال الجنسانية والمساءلة. نأمل أن نساهم في مجتمع الممارسة المتنامي في بناء استراتيجيات ومنهجيات فعالة لدمج التحليل الجنساني.

وينصح القراء الذين يبحثون عن وثيقة تسلط الضوء على العناصر الرئيسية للنسخة التقنية بالرجوع إلى الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ - النسخة المختصرة، المخصصة لجمهور أوسع. ونأمل أن تكون كلتا النسختين أداتين مفيدتين لجميع العاملين في مجال المساءلة والعدالة.

شكر وعرفان

خلال المشاورات حول مسودة مشروع الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ، التي أطلقت داخليا في العام الماضي، استفادت الآلية بشكل كبير من المدخلات المكثفة التي قدمها خبراء من المجتمع المدني السوري، والضحايا/الناجيات/الناجين، والمناصرين، والممارسين، والأوساط الأكاديمية، وشركاء الأمم المتحدة، بالإضافة إلى موظفي الآلية. ونحن نقدر بامتنان المساهمات المقدمة من العديد من الأفراد والمنظمات الذين قدموا بسخاء وقتهم ورؤاهم وخبراتهم لتحسين المسودة. وبما أن الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ هما وثيقتان حيتان، فإن الآراء والرؤى المستمرة ستساعد على زيادة تعزيز وثائق السياسات هذه وأثرها. ونعرب عن تقديرنا للدعم والمشاركة المستمرين مع الآلية.

المسرد

يعرّف هذا المسرد المصطلحات على النحو الذي تستخدمه الآلية في سياق ولايتها وعملها المتصل بالمساءلة. وتُقر الآلية بأن بعض التعاريف قد تختلف في سياقات أخرى. ويتم شرح كل مصطلح داخل نص هذه الوثيقة.

السلطات القضائية المختصة: **السلطات القضائية التي يمكن للآلية مشاركة المعلومات معها.** يشير هذا المصطلح إلى المحاكم والهيئات القضائية، ويشمل وكالات إنفاذ القانون، وسلطات التحقيق، وسلطات الادعاء، والقضاة الذين:

- لديهم اختصاص التحقيق في الجرائم المشمولة بولاية الآلية ومقاضاتها ومحاكمتها؛
- احترام القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ و
- لن تطبق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر.

ويمتد أيضا إلى إجراءات القانون المدني التي تتعلق بالمسؤولية عن الجرائم في سوريا التي تقع ضمن ولاية الآلية وتوفر فرصة عدالة ملموسة للضحايا/الناجيات/الناجين.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع: **العنف الجنسي المرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع.** وقد حدد الأمين العام للأمم المتحدة حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأنماطها واتجاهاتها وقدم تقارير موسعة عنها في التقارير السنوية المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (انظر على سبيل المثال S/2021/312).

التسلسل الهرمي الجنساني التمييزي: **الاختلال الهيكلي في توازن القوى الناجم عن الأدوار الجنسانية المبنية اجتماعيا، مع وجود النساء والفتيات في القاع.** سواءً كانت الأدوار المبنية اجتماعيا مقصودة أم لا، فإنها تؤدي إلى «علاقات هرمية بين النساء والرجال وإلى توزيع السلطة والحقوق لصالح الرجال وتثبيط همم النساء» (التوصية العامة 28 (2010) الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»).

الجنسانية: **بناء اجتماعي، يشمل الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات المخصصة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.** وبالمقارنة، يشير الجنس عادة إلى الخصائص البيولوجية، التي غالبا ما تعزى على أساس الوظائف الإنجابية للأفراد. وتُفهم الجنسانية أيضا على أنها تشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية، مع الاعتراف بأن المعتقدات والأحكام الموجودة مسبقا تؤدي إلى أضرار جنسانية ضد الأفراد والجماعات التي لا تتوافق هوياتها مع المعايير الجنسانية المجتمعية.

التحليل الجنساني: **عملية تحليلية منهجية تستخدم المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس وغيرها من المعلومات ذات الصلة لفهم كيف يمكن أن تؤثر أوجه اللامساواة الجنسانية وما يتصل بها من معايير اجتماعية وعلاقات قوة على ارتكاب الجرائم والانتهاكات التي تقع ضمن ولاية الآلية وتجربتها وعواقبها وأثرها.**

تلتزم الآلية بإدماج تحليل جنساني في جميع أعمالها المتصلة بالمساءلة.

المنظور الجنساني: **«فهم الاختلافات في الوضع والسلطة والأدوار والاحتياجات بين الذكور والإناث، وتأثير الجنسانية على فرص الناس وتفاعلاتهم»** (ورقة سياسة صادرة عن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة سياسات بشأن الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية). وتنظر الآلية أيضا في كيفية تأثير هذه الاختلافات على الأفراد ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المختلفة.

الأدوار الجنسانية: **التركيبات الاجتماعية لهوية الفرد أو المجموعة على أساس جنسهم المتصور و/ أو جنسهم ، مما يعكس مجموعة من الأفكار أو المعتقدات أو التحيزات أو الصور النمطية المتعلقة بالسلوكيات أو الأنشطة أو السمات المقبولة.** يتم تعلمها أو اكتسابها أثناء التنشئة الاجتماعية في المجتمعات ، وتختلف اختلافا كبيرا داخل الثقافات وفيما بينها ، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت.

الجرائم الجنسانية: **تلك الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص «بسبب جنسهم و/أو أدوارهم الجنسانية المبنية اجتماعيا»** (ورقة سياسة صادرة عن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة سياسات بشأن الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية). تُركز الآلية على الجرائم الجنسانية التي تندرج ضمن اختصاصاتها التي تنص على «التحقيق والمقاضاة في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، ولا سيما جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، على النحو المحدد في مصادر القانون الدولي ذات الصلة».

العنف الجنساني: العنف الهيكلي الموجه ضد شخص ما، أو يؤثر عليه بشكل غير متناسب، بسبب جنسانيته أو جنسه، بما في ذلك الانتهاك المتصور للمعايير الجنسانية في جماعته أو مجتمعه. يتخذ العنف الجنساني أشكالا متعددة ويؤثر على الضحايا طوال دورة حياتهم (التوصية العامة 35 (2017) الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»).

النهج النسوي المتعدد الجوانب: إدماج نهج نسوي - «نهج تحليلي يقدّم تجارب النساء والفتيات من أجل إظهار التمييز المنهجي ضدهن وتعزيز نضالاتهن من أجل المساواة» - مع تطبيق عدسة متعدّدة الجوانب تعكس «النظم المتداخلة للقمع وتفاعلها، مثل الصلات بين التمييز والعنف الجنساني، و العرق والطبقة و النشاط الجنسي والدين والإعاقة» (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021). إن تطبيق تحليل متعدد الجوانب وضمان الإدماج الشامل للتحليل الجنساني في جميع أعمال الآلية هما أداتان رئيسيتان في تنفيذ النهج النسوي المتعدد الجوانب للآلية.

تعدُّد الجوانب: نهج لفهم الطرق التي يمكن أن تُعرّضها بها الجوانب المختلفة لهوية الشخص لأشكال متداخلة من التمييز. ويمكن للفرد أن يأوي فئات هوية متعددة في وقت واحد وأن يتعرض للتمييز والأذى نتيجة لتقاطع تسلسلين أو أكثر من التسلسلات الهرمية الاجتماعية التمييزية التي تقع فيها تلك الهويات. وتعترف الآلية بدور التقاطعات بين الجنسانية وعوامل أخرى، مثل العرق والإثنية والدين النشاط الجنسي والخلفية الطبقية الاجتماعية والاقتصادية والعمر والإعاقة، في تحديد تجربة الفرد في النزاع المسلح والجرائم الفظيعة والأضرار التي لحقت به.

الأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المختلفة: الأشخاص الذين يواجهون العنف أو التمييز على أساس ميولهم الجنسية أو هوياتهم الجنسانية أو خصائصهم الجنسية الفعلية أو المتصورة. وعلى الرغم من عدم وجود مصطلح شامل أو مقبول عالميا، إلا أن هؤلاء الأشخاص يمكن أن يشملوا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمتسائلين عن هويتهم الجنسانية (LGBTQI) أو غير ذلك من أشكال الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني أو الخصائص الجنسية. ولا تستبعد الإشارات إلى الرجال والنساء والفتيان والفتيات في الاستراتيجية الجنسانية الأشخاص الذين قد لا يعرفون أنفسهم بهويات جنسانية ثنائية.

العنف الجنسي: مصطلح وصفي لمختلف أشكال العنف ذي الطبيعة الجنسية، ويُعرّف أيضا بأنه جريمة بموجب القانون الدولي للقانون. وفي سياق عمل الآلية، يشمل العنف الجنسي الأفعال ذات الطابع الجنسي ضد شخص أو أكثر و/أو التي تجعل شخصا أو أشخاصا يشاركون في ارتكاب عمل ذي طابع جنسي أو يشهدون عليه أو يتوقعون ارتكابه، بما في ذلك ضد شخص (أشخاص) آخر، باستغلال الظروف القسرية للنزاع المسلح، الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، أو غيرها من الظروف التي تكون فيها الضحية غير قادرة على إعطاء «موافقة حقيقية» (انظر المحكمة الجنائية الدولية أركان الجرائم المتعلقة ب «العنف الجنسي»). كسلوك محظور جنائيا، يمكن مقاضاة العنف الجنسي تحت فئات مختلفة من الجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي اعتمادا على السياق، بما في ذلك الاغتصاب أو الاسترقاق الجنسي أو الدعارة القسرية أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو «أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي» كجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويمكن لأعمال العنف الجنسي أيضا أن تفي بتعريف فئات الجريمة العامة، مثل التعذيب والاضطهاد والإبادة الجماعية.

التحقيق الهيكلي: إطار وضعته الآلية لتسهيل رسم خرائط لأنماط الجرائم الشاملة، وهياكل السلطة، والجهات الفاعلة ذات الصلة، والسياق الأوسع الذي تقوم عليه جميع الأحداث التي تقع ضمن ولاية الآلية. وقد طوّرت الآلية تحقيقا هيكليا يركز على سوريا كأداة رئيسية لتسهيل العدالة. وهي مصممة لبناء فهم واسع وسياقي للصراع السوري يوجه جمع الأدلة والعمل التحليلي. والهدف من ذلك هو رسم صورة شاملة قادرة على النهوض بالمساءلة بطرق ملموسة مختلفة والعمل كأساس لملفات القضايا التي تركز على فرادى الجُناة. وهو يتألف من المستودع المركزي للمعلومات والأدلة التابع للآلية وخطوط التحقيق الاستراتيجية التي يتم في إطارها تطوير كتل تحليلية لتسهيل عمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة الآن وفي المستقبل.

الضحايا/الناجيات/الناجون: مصطلح اعتمدته الآلية بدلا من استخدام «الضحايا» أو «الناجين». تُدرك الآلية أن الأمر متروك للأفراد المعنيين لتحديد مصطلحاتهم المفضلة وفقا للظروف والسياق. وقد أبلغ بعض الضّحايا و الناجيات والنّاجون الآلية بأنهم يرون أن مصطلح الضحية يُضعف التمكين ويفضلون مصطلح النّاجية/الناجي، في حين يرى آخرون أن الضحية وصفا دقيقا واعترافا واضحا بالأضرار التي عانوا منها وما زالوا يتحملونها. وفي سياق العدالة الجنائية الدولية، لا يعتبر الناجي دائما مصطلحا دقيقا لأنه لم ينجُ جميع الأشخاص المتضررين، ولمصطلح الضحية أهمية قانونية وقد يمنح حقوقا في بعض الإجراءات.

المراجع

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (حسب تاريخ النشر)

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/76/890، 2 آب/أغسطس 2022

الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 76/228 الذي اتخذته الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/RES/76/228، 10 كانون الثاني/يناير 2022

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، الوثيقة S/2021/312، 30 آذار/مارس 2021

صندوق الأمم المتحدة للسكان (مجال المسؤولية عن العنف الجنساني في سوريا بأكملها)، أصوات من سوريا: نتائج تقييم استعراض عام للاحتياجات الإنسانية، ٢٠٢١

الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، الجزء الثالث، العدالة والقانون الدوليان، المادة 8 الشؤون القانونية، وثيقة الأمم المتحدةA/76/6 (المادة 8)، 28 نيسان/أبريل 2021

الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/HRC/43/57، 28 كانون الثاني/يناير 2020

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2467 (2019)، وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2467، 23 نيسان/أبريل 2019

نشرة الأمين العام، التصدي للتمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، وثيقة الأمم المتحدة ST/SGB/2019/8، 10 أيلول/سبتمبر 2019

مفوّضية الأمم المتّحدة الساميّة لحقوق الإنسان، إدماج المنظور الجنساني في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان: توجيهات وممارسات، ٢٠١٨

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الوثيقة S/2018/250، 23 آذار/مارس 2018

مجلس حقوق الإنسان، «فقدت كرامتي»: العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية: ورقة غرفة اجتماعات صادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/HRC/37/CRP.3، 8 آذار/مارس 2018

استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017

التوصية العامة 35 الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، والتي تستكمل التوصية العامة 19، وثيقة الأمم المتحدة CEDAW/C/GC/35، 26 تموز/يوليه 2017

تقرير الأمين العام، تنفيذ القرار المنشئ للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، الوثيقة A/71/755، 19 كانون الثاني/يناير 2017

مجلس حقوق الإنسان، «جاءوا ليدمروا»: جرائم داعش ضد اليزيديين، ورقة غرفة اجتماعات من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/32/CRP.2 (نسخة مسبقة)، 15 حزيران/يونيو 2016

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مبادئ توجيهية لإدماج تدخلات العنف الجنساني في العمل الإنساني، 2015

بيان مشترك للأمم المتحدة بشأن إنهاء العنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، 2015

مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة سياسات بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية، يونيه/حزيران 2014

التوصية العامة 28 الصادرة عن سيداو بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وثيقة الأمم المتحدة 28/CEDAW/C/GC، 16 كانون الأول/ديسمبر 2010

عناصر الجرائم الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، مأخوذة من الوثائق الرسمية للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كمبالا، 31 أيار/مايو - 11 حزيران/يونيه 2010

نشرة الأمين العام، التدابير الخاصة المتعلقة بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2003

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 9/183.A/CONF، 17 تموز/يوليه 1998، دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2002

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 1325 (2000)، وثيقة الأمم المتحدة 1325/S/RES، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2000

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979

إطار القيم والكفاءات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (غير مؤرخ)

مصادر أخرى (حسب تاريخ النشر)

كرستن كامبل، The Justice of Humans: Subject, Society, and Sexual Violence in International Criminal Justice، عدالة البشر: الموضوع والمجتمع والعنف الجنسي في العدالة الجنائية الدولية، (دار نشر جامعة كامبريدج، يصدر قريباً في عام 2022)، (متاح باللغة الإنكليزية فقط)

اللوبي النسوي السوري، ليس الموت أسوأ ما في الأمر إنه أيضا الانتظار! (2022)، تقرير موجه إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان

المعهد العالمي للسياسات العامة، إنجي البكري وطوبياس شنايدر، «القشة الأخيرة: كيف تؤثر الأسلحة الكيماوية على المرأة وتقضي على المجتمعات»، (فبراير/شباط 2021)

إمكان، قيمة التقاطع في فهم العنف ضد النساء والفتيات (تموز/يوليه 2019)، برنامج الاتحاد الأوروبي/الأمم المتحدة للمرأة المعني بإنهاء التمييز والعنف ضد المرأة: تنفيذ المعايير وتغيير العقول

سيرج براميرتز وميشيل جارفيس، محرران، مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (مطبعة جامعة أكسفورد، نيسان/أبريل 2016)

مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، دليل أفضل الممارسات للتحقيق في العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيه في مناطق ما بعد النزاع: الدروس المستفادة من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، 30 كانون الثاني/يناير 2014

هذا العمل هو بمثابة وصول مفتوح متاح من خلال الامتثال لرخص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية ، وهو متاح في https://creativecommons.org/licenses . ويسمح بتصوير ونسخ مقتطفات مع الإشارة بشكل مناسب للآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا. ويجب أن تتضمن الترجمات إخلاء المسؤولية التالي: "هذا العمل هو ترجمة غير رسمية يتحمل الناشر المسؤولية الكاملة عنها". ويجب على الناشرين إزالة شارات وشعارات الأمم المتحدة والآلية من نسختهم وإنشاء تصميم غلاف جديد. كذلك يجب على الناشرين إرسال ملف نسختهم بالبريد الإلكتروني إلى iiimsyria@un.org